

لسنة

2

0

0

5

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني



تحرير

د. محسن محمد صالح د. بشير موسى نافع



التقرير الإستراتيجي الفلسطيني

2005

الفصل السابع

الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:



الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمة

قبل الحديث عن الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع لسنة ٢٠٠٥، فإن الحقيقة الأساسية التي يجب ألا تغيب عن البال هي أنه اقتصاد تحت الاحتلال. إنه أقرب إلى إدارة مجموعة من السجناء جانباً من شئونهم الاقتصادية في سجن كبير هو الضفة والقطاع. و"السجان" الاسرائيلي يتحكم بالحدود والمعابر وفي حركة البضائع والأشخاص، ويستطيع قتل الناس وتدمير الممتلكات ومصادرتها، وإقامة الحواجز وتقطيع أوصال الأرض ومنع الصادرات والواردات فضلاً عن التحكم بمصادر المياه والكهرباء والنقل والطاقة. ولذلك لم يكن غريباً أن تكون سنة ٢٠٠٥ هي مجرد سنة أخرى تحت الاحتلال لا تعكس إطلاقاً إمكانات وطاقات الشعب الفلسطيني بقدر ما تعكس الأوضاع الشاذة لشعب يعاني مرارة الظلم والقهر. والاقتصاد الفلسطيني وإن كان ضعيفاً بموارده المادية، إلا أنه غنيُّ بالموارد البشرية التي يُعوّل عليها في إحداث التنمية الاقتصادية المستدامة. غير أن هذه الموارد البشرية رغم كفاءتها، تعاني من البطالة الصريحة أو المقنعة، كما أن كثيراً منها لا يوضع في المكان المناسب، بحيث يتم استغلال كفاءتها أفضل استغلال.

وقد كان للسياسات والإجراءات الاسرائيلية أكبر الأثر في تدمير الاقتصاد الفلسطيني تدميراً مبرمجاً ومخططاً لإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاسرائيلي بحيث يكون تابعاً له من جهة، وحتى لا تتوفر له مقومات الاستقلال من جهة أخرى. لقد نجح الاحتلال الصهيوني في ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي، فأصبح أكثر من ثلثي الواردات الفلسطينية تأتي من مصادر اسرائيلية كما أن تسعة أعشار الصادرات الفلسطينية تذهب إلى السوق والمؤسسات الاسرائيلية.

ورغم تشكّل السلطة الفلسطينية إلا أن الاتفاقات الاقتصادية المجحفة (بما فيها اتفاقية باريس) مكّنت الكيان الاسرائيلي من التحكم بأهم مصادر الدخل الفلسطيني وهي إيرادات الجمارك والضرائب التي تجمعها "اسرائيل"، فأصبحت أداة ضغط سياسي تمنعها أو تسلمها متى شاءت.

إن الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع تتم إدارته في أجواء احتلال قهري تسلطي مُعادٍ يستهدف إخراج الفلسطيني من أرضه وإذلاله، وإحلال المستوطن اليهودي مكانه، وإن أية علاجات جذرية للاقتصاد الفلسطيني تتطلب التركيز على إزالة الاحتلال، وليس فقط محاولة التخفيف من آثاره.

وقد تزامنت خطط السلطة الفلسطينية للإعمار والتنمية، إضافة إلى خطط البنك الدولي. غير أن ما كان يميز العديد من الخطط أنها كانت استجابةً لتعليمات واشتراطات الممولين، واعتمدت على افتراضات غير واقعية لا تأخذ بالاعتبار حقيقة الواقع السياسي والاقتصادي الحالي. ومما زاد الأوضاع سوءاً وجود فساد إداري ومالي كبير في أجهزة السلطة أدى إلى إنفاق أموال كبيرة (من القليل الموجود) في غير وجهتها الصحيحة.

أبرز المؤشرات تشير البيانات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنه من المتوقع أن تبلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي الخاصة بالضفة والقطاع لسنة ٢٠٠٥ بالأسعار الثابتة باستثناء محافظة القدس حوالي أربعة مليارات و٤٥٦ مليوناً و٤٠٠ ألف دولار أمريكي^(١). وتشير المعطيات العامة للاقتصاد أنه شهد نمواً بنسبة ٩٪، ومع ذلك كان لا يزال أقل بـ ٢٩٪ من سنة ١٩٩٩، وكان الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٠٣ قد بلغ ثلاثة مليارات و٨٨١ مليون دولار أي ما يعادل تراجعاً بنسبة ٤٤٪ مقارنة مع العام ١٩٩٩، وفي عام ٢٠٠٤ وصل إلى ثلاثة مليارات و٩٢٨ مليون دولار أمريكي أي ما يعادل تراجعاً بنسبة ٢٩٪ مقارنة مع سنة ١٩٩٩^(٢).

ووفق حسابات البنك الدولي فإن نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠٪ سنوياً خلال أربع سنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٨ سيحتاجه الاقتصاد الفلسطيني للوصول إلى أوضاع سنة ١٩٩٩^(٣)، وهو ما يعكس قسوة الإجراءات الاسرائيلية في مواجهة الانتفاضة ومحاولات التكريع عبر التدمير والحصار والتجويع والمصادرات. وباعتراف البنك الدولي فإن عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استخدام إمكانياته تعود أولاً وبشكل أساسي لعدم القدرة على التحكم في حركة الأفراد والبضائع بسبب الاحتلال.

وعادة ما يرجع الباحثون إلى سنة ١٩٩٩ باعتبارها معياراً اقتصادياً، لأنها السنة التي سبقت الانتفاضة، ولأنها كانت أفضل السنوات من حيث أداء الاقتصاد الفلسطيني، وتشير بعض المصادر إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لسنة ١٩٩٩ كان أربعة مليارات و٧٥٠ مليون دولار، أما الناتج القومي الإجمالي فبلغ خمسة مليارات و٨٥٠ مليون دولار، وأن نصيب الفرد لتلك



السنة من الناتج المحلي الإجمالي كان ١٥٧٥ دولاراً، أما نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فكان ١٩٤٠ دولاراً^(٤). وحسب تقديرات الكتاب السنوي لـ (سي أي إي CIA)، فإن دخل الفرد في الضفة الغربية انخفض من نحو ٢٠٠٠ دولار سنوياً سنة ١٩٩٩ إلى ٨٠٠ دولار سنة ٢٠٠٣، وانخفض دخله في قطاع غزة من نحو ١٨٠٠ دولار سنوياً سنة ١٩٩٩ إلى ٦٠٠ دولار سنة ٢٠٠٣، في الوقت الذي بلغ فيه دخل الفرد الاسرائيلي السنوي نحو ١٩ ألف دولار سنة ٢٠٠٣^(٥). وهو ما يعكس حالة الاختلال الاقتصادي الهائل بين المحتلين الصهاينة وبين أهل البلاد الفلسطينيين.

وبشكل عام، فإن الفترة من تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠ (بداية الانتفاضة) وحتى نهاية سنة ٢٠٠٢ شهدت تراجعاً في دخل الفرد الفلسطيني مقداره ٣٦٪، أما الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ فشهدت نمواً اقتصادياً تدريجياً معدله ٧٪ سنوياً، لكنه لا يزال بعيداً عن الوصول إلى مستويات ١٩٩٩^(٦).

وخلال سنة ٢٠٠٥، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما قيمته ١٢٦٨ دولار أمريكي مقارنة بـ ١٢١٨ دولار للعام ٢٠٠٤. غير أن دخل الفرد لسنة ٢٠٠٥ كان لا يزال أقل بـ ٣٠٪ عنه في سنة ١٩٩٩، وإذا ما روعيت نسبة تطوّر الدخل منذ سنة ٢٠٠٣، فإنه سيحتاج من خمس إلى سبع سنوات أخرى (سنة ٢٠١٠-٢٠١٢) حتى يتمكن من الوصول إلى مستوى ما قبل الانتفاضة (سنة ١٩٩٩)^(٧).

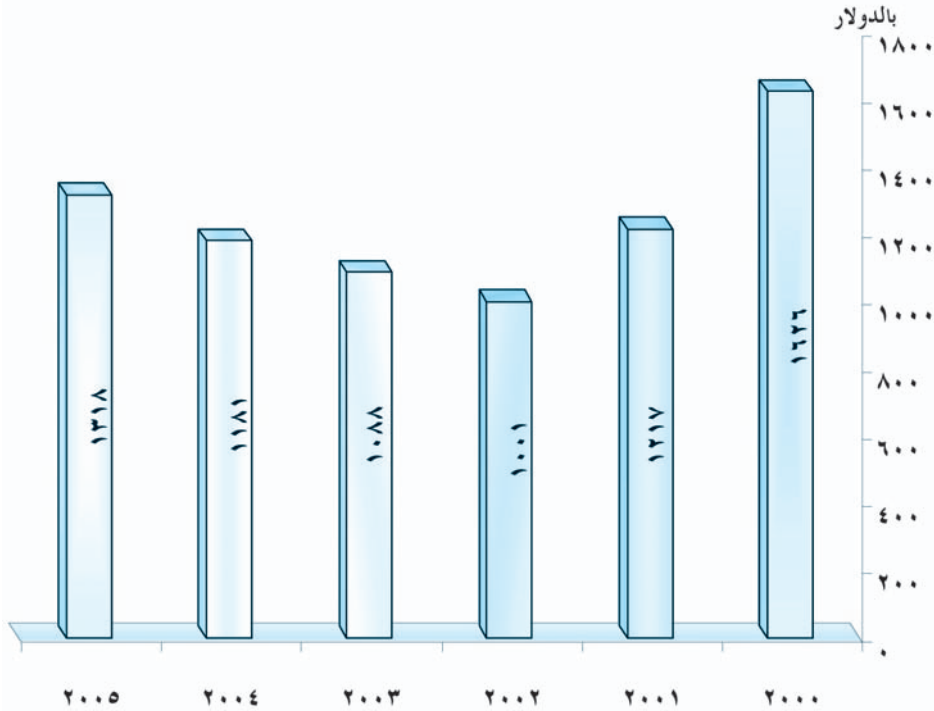
وقد اتصفت سنة ٢٠٠٥ بتوسع أكبر في سياسة السلطة الفلسطينية المالية مما رفع الاستهلاك المحلي بنسبة الربع. كما شهدت السنة ارتفاعاً بنسبة ٣٠٪ في إيداعات القطاع الخاص مما عزّز بقوة قطاعي البناء والمواصلات، فشهد قطاع البناء نسبة نمو مقدارها ٢٥٪، وشهد قطاع المواصلات نسبة نمو مقدارها ١٨٪ سنة ٢٠٠٥، وهما القطاعان اللذان شهدا أعلى نسبة نمو، وثلت الوظائف الجديدة كانت في هذين المجالين. ومن ناحية ثالثة ارتفعت المساعدات الخارجية بنسبة ٢٠٪. ثم إن تحسّن الاقتصاد الاسرائيلي رفع الحاجة للعمال الفلسطينيين، كما استفاد الفلسطينيون من التخفيف الاسرائيلي النسبي في إغلاق الحدود، وتجاه حركة الأشخاص والبضائع^(٨).

جدول رقم ٧/١: أبرز المؤشرات الاقتصادية للضفة والقطاع*

(٥) ٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
%٨.٧	%٦.٢	%٦.١	%١٠.١-	%١٤.٨-	%٥.٦-	نسبة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
%١١.٤-	%١٨.٥-	%٢٣.٣-	%٢٧.٧-	%١٩.٦-	%٥.٦-	نسبة النمو التراكمي منذ سنة ١٩٩٩
%٢٩-	%٣٢.٤-	%٣٤.١-	%٣٥.٧-	%٢٥.٩-	%٩.٥-	نسبة النمو التراكمي منذ سنة ١٩٩٩ حسب دخل الفرد
٣.٥١	٣.٣٩	٣.٢٧	٣.١٦	٣.٠٥	٢.٩٣	تعداد السكان - بالملايين
٤.٣٥	٤.٤٨	٤.٥٥	٤.٧٤	٤.٢١	٤.٠٨	سعر الصرف الشيكيل مقابل الدولار
١٣١٨	١١٨١	١٠٨٨	١٠٠١	١٢١٧	١٦٢٦	دخل الفرد من إجمالي الدخل القومي GNI بالدولار
%٣	%٣	%٤.٤	%٥.٧	%١.٢	%٢.٧	التضخم في أسعار الاستهلاك
%٢٢.٤	%٢٦.٦	%٢٥.٦	%٣١	%٢٦	%١٤	معدل البطالة
%٤٣	%٤٦	%٦١	%٥٩	%٤٦	%٣١	معدل الفقر

المصدر: World Bank Staff calculations and PCBS ملاحظة: الأرقام تستثني شرقي القدس. (٥) تقديرات

دخل الفرد في الضفة والقطاع من إجمالي الدخل القومي GNI بالدولار حسب تقديرات البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٠



وتخدم الفلسطينيين بنية تحتية ضعيفة جداً لا تكاد تفي بحاجة السكان الحاليين فضلاً عن النمو المتوقع في السكان خلال السنوات القادمة. هذه البنية تشكل تحدياً كبيراً للكيان أو الدولة الفلسطينية. ومن ناحية أخرى، فإن الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، وعدم القدرة على التواصل الجغرافي أسهم في إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الاستمرار والنمو، ومن هنا جاءت دراسة مؤسسة (Rand Corporation) الأمريكية بعنوان (القوس) لتبين آلية إعادة بناء البنية التحتية للأراضي الفلسطينية عبر إنشاء سكة حديد على شكل قوس يربط جميع محافظات الضفة الفلسطينية مع قطاع غزة من جنين إلى رفح ومع العالم الخارجي، كذلك عبر ميناء ومطار غزة^(١٠).

وعندما بدأت السلطة الفلسطينية عملها، بدأت بسجل خال من الديون، واعتبر ذلك من مزايا الاقتصاد الفلسطيني مقارنةً باقتصاديات المنطقة، غير أن هذا السجل سُود بالديون، وقد فاقت هذه الديون ملياراً و ٣٤٠ مليون دولار حتى عام ٢٠٠٤. هذا مع العلم أن المجلس التشريعي لم يصادق إلا على ٤,٦٪ من إجمالي الدين العام وفق ما أشار إليه السيد د. سعدي الكرنز (رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي) في مؤتمر الموازنة الثالث^(١١).

كما أن أسلوب التعامل مع الطاقات البشرية المتاحة فلسطينياً، لم يُمكن الفلسطينيين من الاستفادة منها على أكمل وجه. ويرجع السبب في ذلك إلى السياسة الخاطئة في التعيين والتوظيف. هذه السياسة التي اشتهر بين الفلسطينيين أنها تعتمد على الوساطة ومحاباة الأقارب وأبناء الجهاز أو التنظيم أو الحزب الحاكم، مما يحرم المجتمع من الكفاءات التي يمكن أن تحمل عبء التنمية الاقتصادية في ظل الحاجة الماسة لهذه الكفاءات لبناء الاقتصاد والدولة، الأمر الذي يخلف جيشاً من العاطلين الناقمين على السياسة العامة، أو على الأقل غير المنتمين لهموم الشعب أو الساعين لحل مشاكله. كما ظهرت مشكلة تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني الخاص مع نمو دور القطاع العام في التشغيل وفق ما يسمى بالبطالة المقنعة.

ويعمل الاقتصاد الفلسطيني في بنية محلية تغيب عنها الأطر القانونية والمؤسسية الموحدة والمتكاملة، مع غياب سيادة القانون واستقلال القضاء. وهذا العامل الذاتي لم يمكن الاقتصاد الفلسطيني من تجاوز التحديات الخارجية، ولم يمكن الاقتصاد الفلسطيني من الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المحدودة. وتأتي تداعيات انتفاضة الأقصى لتؤكد الدور الاسرائيلي الفاعل في التأثير السلبي على الاقتصاد الفلسطيني وعامل الإرباك الأساسي فيه.

ويلاحظ أن أهم ما يميز الاقتصاد الفلسطيني حسب ما ذكر سابقاً، لم يتم استغلاله جيداً. فلم نستفد بالشكل الأمثل من طاقاتنا البشرية، ولم نحافظ على سجلنا خالياً من الديون الخارجية. كما لم يتم توظيف هذه الديون في المجالات التي يمكن أن تحقق عائداً يساهم في حل مشكلات

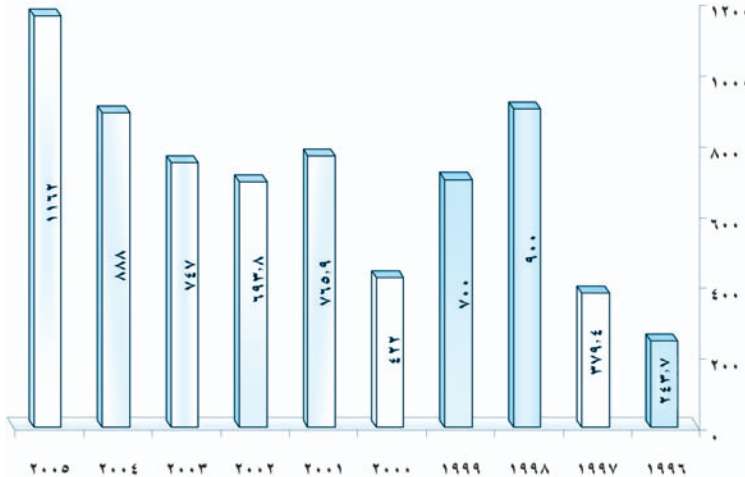
الاقتصاد، ويمكن من خدمة القروض في الأجل القصير وسدادها في الأجل الطويل، بالإضافة إلى استخدام الإعانات استخداماً إغاثياً بعيداً عن مجال التنمية الحقيقية.

ميزانية السلطة
حسب دائرة الموازنة العامة، في وزارة المالية، قُدرت موازنة السلطة الفلسطينية لسنة 2005 بنحو مليار و٥٨ مليون دولار لإجمالي الإيرادات، منها جباية محلية مقدارها 396 مليوناً، وإيرادات ضرائب وجمارك خاصة بالفلسطينيين، يتم جمعها عن طريق الاحتلال الاسرائيلي مقدارها 662 مليوناً. أما إجمالي النفقات فقدرت بنحو مليارين و220 مليون دولار، يستحوذ بند الأجور فيها على نحو 936 مليون دولار. ولذلك كان العجز المتوقع قبل الحصول على مساعدات خارجية يقدر بنحو مليار و١٦٢ مليون دولار^(١٢).

جدول رقم ٧/٢: خلاصة الموازنة العامة من العام 1996 إلى العام 2005 (بالمليون دولار)¹³

البيان	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإيرادات العامة	927.9	1195.4	1821.5	1603.8	1364	1125.1	977.4	531	1705.9	1058
الإيرادات المحلية	684.2	816	921.5	903.8	964	287.1	283.6	207	805.9	396
المنح والمساعدات والقروض الميسرة	243.7	379.4	900	700	422	765.9	693.8	747	888	1162
النفقات العامة	927.9	1211	1858.4	1758.1	1364	1239.3	1227.8	1278	1694	2220
النفقات الجارية	709.6	818.3	894.4	1008.7	990	1016.6	1023	1040	1444	1952
النفقات الرأسمالية والتطويرية تمول من الخزينة والدول المانحة	218.3	392.7	963.9	749.2	436	595.1	563.3	654	250	268
العجز قبل المنح والمساعدات	-	395	936.9	854.3	422	186.3	250.4	747-	888	1162
العجز الكلي	-	15.6	36.9	154.3	50	265.2	174.7	0	0	0

المنح والمساعدات والقروض الميسرة المقدمة إلى السلطة الفلسطينية (بالمليون دولار) في الفترة 1996-2005



ومن الناحية الفعلية فإن الإيرادات الفلسطينية الشهرية خلال سنة ٢٠٠٥ كانت بحدود ٩٥ مليون دولار شهرياً، ولكن إذا لم تسلم "إسرائيل" إيرادات الضرائب، فإن المبلغ المتبقي كله لا يكفي لتغطية رواتب الموظفين. فضلاً عن أن يغطي أية خدمات أخرى. وهو ما يجعلها تعتمد على المساعدات والمنح الخارجية.

وخلال الأشهر التسع الأولى لسنة ٢٠٠٥ كان العجز الشهري في ميزانية السلطة ٥٧ مليوناً و ١٠٠ ألف دولار، حيث وصل مجموعه إلى ٥١٤ مليون دولار مع نهاية أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥، وارتفع في نهاية السنة ليلعب نحو ٨٠٠ مليون دولار. أما الزيادة الشهرية في الرواتب سنة ٢٠٠٥ فبلغت حوالي ١٥-٢٠ مليون، وهو ما سيرفع العجز سنة ٢٠٠٦ إلى ٩٠٠ مليون دولار. وهو ما لا يمكن توفير غطاء مالي له. فقد بلغ الدعم الخارجي للميزانية نحو ٣٢٠ مليون دولار للسنوات الثلاث الماضية، أما القروض من البنوك فقد وصلت إلى معدلات عالية جداً. وقد استفادت السلطة من المنح والمساعدات الخارجية والقروض الميسرة التي بلغت (حسب موازنة سنة ٢٠٠٥) نحو مليار و ١٦٢ مليون دولار، أي بزيادة تقدّر بنحو ٣١٪ عن سنة ٢٠٠٤. وفي اجتماع تموز / يوليو ٢٠٠٥ تعهدت مجموعة الثمانية G8 مبدئياً بجمع ما يصل إلى ثلاثة مليارات دولار سنوياً من مصادر رسمية وخاصة في السنوات الثلاث التالية^(١٤).

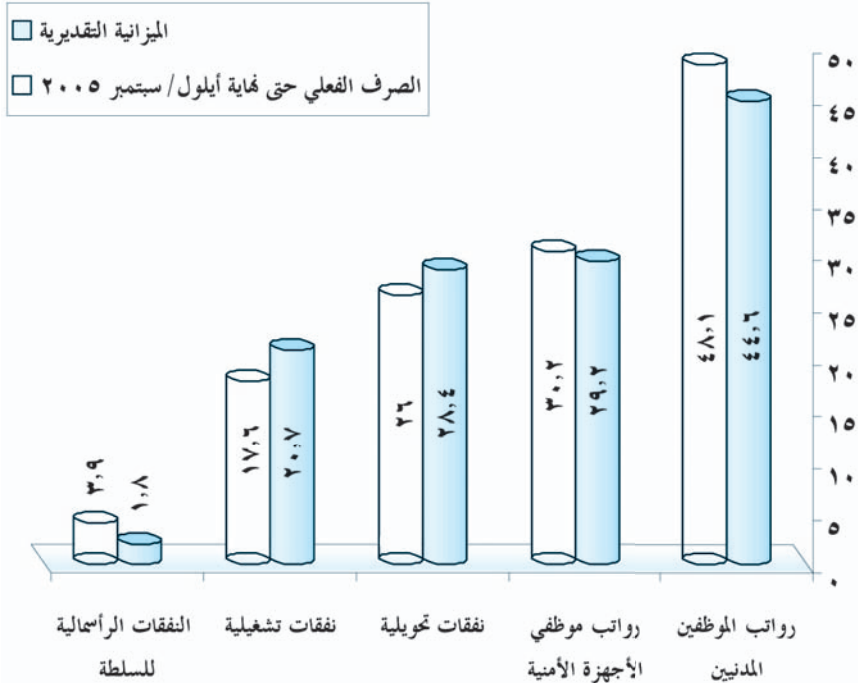
شكلت رواتب الموظفين سنة ٢٠٠٥ نحو ٨٢,٥٪ من إجمالي دخل السلطة (٧٨ مليوناً و ٣٠٠ ألف من أصل ٩٤ مليون و ٩٠٠ ألف شهرياً)، هذا في حالة تسليم "إسرائيل" ما تجمه من ضرائب وجمارك خاصة بالفلسطينيين. أما إذا لم تسلم ما جمعتها (وقد كان معدله الشهري نحو ٦٠ مليون دولار)، فإن إجمالي دخل السلطة لا يغطي أكثر من ٤٥,٥٪ من إجمالي رواتب موظفيها. ولا تتردد "إسرائيل" في حجز الأموال كأداة من أدوات التكريع السياسي والاقتصادي كما فعلت في السنوات الأولى للانتفاضة.

وقد لاحظ وزير الاقتصاد الفلسطيني مازن سنقرط أن هناك تضارباً في أولويات الدول الأجنبية تجاه الشعب الفلسطيني، حيث كانت هناك ضغوط لإعطاء أولوية لبناء الأجهزة الأمنية من جديد. وهو ما اضطر السلطة لرفع ميزانية الأجهزة الأمنية إلى ٤٠٪ وقال: "لم نعط للزراعة سوى ١٥٪ ولم نعط للصحة أكثر من ١٥٪، فهذا كان يطلب من الدول المانحة لكي نعمل على الحد من الفلتان الأمني". وأكد أن الحكومة قررت ضمّ نحو ١٥ ألف شخص من الذين عملوا في الأجهزة الأمنية والذين كان لهم أيضاً نوع من التوجهات النضالية في الشارع الفلسطيني والمطاردين، فزادت الرواتب. وأوضح أن الرواتب زادت بين ٢٥ إلى ٣٠٪ فأصبحت الفاتورة اليوم تقدر بنحو ١١٠ ملايين دولار شهرياً وأصبح عدد الموظفين ما بين الجهازين الأمني والمدني ١٥٠ ألف^(١٥).

جدول رقم ٧/٣: العمليات المالية الشهرية للسلطة الفلسطينية للعام ٢٠٠٥

المعدلات الشهرية (بالمليون دولار)	ميزانية ٢٠٠٥	الفعلي (حتى نهاية شهر أيلول ٢٠٠٥)
الإيرادات	٨٤.٩	٩٤.٩
الدخل المحلي	٣١.٢	٣٥.٦
المقاصة (ضرائب وجمارك تجمعها "إسرائيل")	٥٣.٧	٥٩.٣
النفقات	١٢٤.٧	١٢٥.٨
مجموع الرواتب:	٧٣.٨	٧٨.٣
- المدنية	٤٤.٦	٤٨.١
- الأمنية	٢٩.٢	٣٠.٢
نفقات أخرى غير الرواتب:	٤٩.١	٤٣.٦
- تشغيلية	٢٠.٧	١٧.٦
- تحويلات	٢٨.٤	٢٦.٠
النفقات الرأسمالية للسلطة	١.٨	٣.٩
صافي القروض	١٠.٢	٢٤.٣
مرتجعات الضريبة المضافة	١.٦	١.٩
الموازنة	٥١.٥-	٥٧.١-

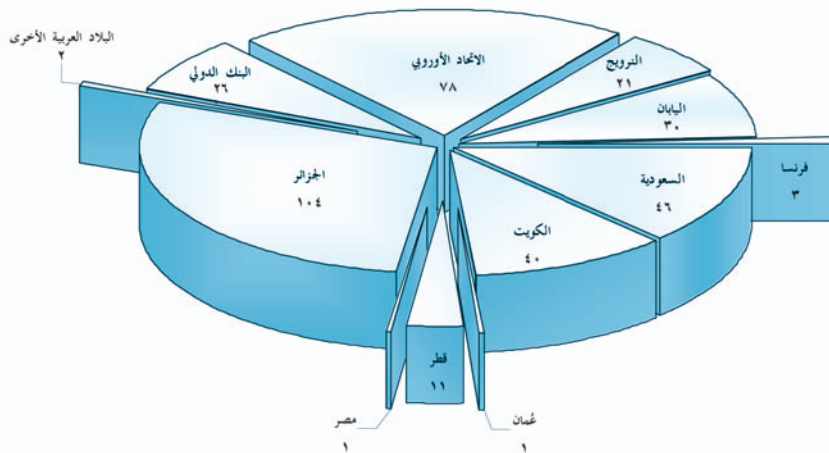
النفقات المالية الشهرية للسلطة الفلسطينية (بالمليون دولار) حسب الميزانية التقديرية لسنة ٢٠٠٥



جدول رقم ٧/٤: الدعم الخارجي لميزانية السلطة الفلسطينية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (بالمليون دولار)

٢٠٠٥	٢٠٠٤	السنة
٣٦٣	٣٥٣	مجموع ميزانية الدعم
٢٠٥	٩٨	البلاد العربية
		كما يلي:
٤٦	٧٧	السعودية
٤٠	٠	الكويت
١	٠	عمان
١١	٠	قطر
٠	١٤	ليبيا
١	٣	مصر
١٠٤	٠	الجزائر
٠	٢	تونس
٢	٢	البلاد العربية الأخرى
٠	٥٠	الاتحاد الأوروبي
٢٦	٦٧	البنك الدولي
١٣٢	١١٨	بنك تمويل الائتمان Bank Trust Fund كما يلي:
٧٨	٥٦	الاتحاد الأوروبي
٠	٢٠	البنك الدولي
٢١	١٢	النرويج
٠	٧	كندا
٠	١٢	بريطانيا
٣٠	١٠	اليابان
٠	١	أستراليا وكوريا
٣	٠	فرنسا
٠	٢٠	مساعدات أخرى

الدعم الخارجي لميزانية السلطة الفلسطينية (بالمليون دولار) لسنة ٢٠٠٥



تلقت السلطة دعماً نقدياً مباشراً لميزانيتها بلغ ٣٦٣ مليون دولار سنة ٢٠٠٥، مقارنة بـ ٣٥٣ مليون دولار سنة ٢٠٠٤، وقد أسهمت الدول العربية سنة ٢٠٠٥ بنحو ٢٠٥ ملايين دولار من هذا المبلغ (انظر الجدول ٧/٤)، أما باقي أموال الدعم (نحو ٧٣٨ مليون دولار) فتذهب لدعم مشاريع تنموية محددة.

وكان من أبرز ما خلص إليه مؤتمر الموازنة العامة الثالث - مركز الميزان لحقوق الإنسان، المنعقد في ٢٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥:

١. أن خللاً فادحاً قد حدث بعدم تقديم الموازنة في موعدها، الأمر الذي يربك خطط السلطة التنفيذية ويضعف أداءها ويضعف فرص الرقابة المالية على الموازنة، مع محاولة تبرير سبب هذا التأخير في تقديم الموازنة.

٢. أن الموازنة تعتمد اعتماداً كبيراً على المانحين حتى في تغطية الرواتب للموظفين في السلطة، الأمر الذي يعني عدم دفع الرواتب في حال عدم توفر أموال الدعم من المانحين، وهو ما يعني تحكماً كاملاً في سياساتنا الداخلية بناءً على ذلك.

٣. أن هناك خللاً كبيراً في أداء السلطة في استغلال المال العام، وقد طالبت لجنة الموازنة في المجلس التشريعي بوقف بند إيجارات المقار الحكومية بوصفه نفقة "غير مبررة"، وذلك مع إمكانية بناء مجمعات حكومية بكلفة حوالي (١٥-٢٠) مليون دولار سنوياً، مع العلم بأن السلطة الوطنية أنفقت ما يزيد عن ٢٠٠ مليون دولار على هذا البند غير المبرر.

٤. عدم تنفيذ إجراءات تصحيحية بشأن قانون التقاعد العام على الوجه الأمثل، الأمر الذي يسهم في خفض صافي التعيينات ويحقق وفراً مالياً قدره ١٢٥ مليون دولار لبند صافي الإقراض، و ٢٠ مليون دولار لبند الإيجارات وضبط التعيين، إضافة إلى ما يتعلق باستخدام الأمثل للقروض والمساعدات الخارجية.

انعكاسات الاحتلال الاسرائيلي بعد قيام "اسرائيل" باحتلال قطاع غزة والضفة الغربية وسيناء والجولان،

قامت مباشرة بتشكيل لجنة اقتصادية من بنك "اسرائيل" المركزي ولجنة الإحصاء المركزية، وذلك بهدف ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي وجعله سوقاً خاصاً للسلع الاسرائيلية ومصدراً للعمالة ومعبراً للانطلاق إلى السوق العربية.

واستمر حال الاقتصاد الفلسطيني تابعاً تبعية مطلقة للاقتصاد الاسرائيلي، وعلى سبيل المثال، شكلت صناعة الملابس نسبة كبيرة من الصناعات الفلسطينية، تعمل بشكل تعاقد من الباطن



(Subcontracting) مع المصانع الاسرائيلية، هذه الصناعات توقفت مباشرة بعد توقف العلاقة مع "اسرائيل".

سعت "اسرائيل" إلى تغيير مجمل العلاقات الاقتصادية الطبيعية للضفة الغربية وقطاع غزة مع العالم الخارجي بشكل عام، والدول العربية على وجه الخصوص، بحيث شكّلت حصة المبادلات التجارية مع "اسرائيل" أو من خلالها أكثر من ٨٥٪ بالمتوسط، من إجمالي حجم التجارة الخارجية الفلسطينية، وعليه فقد أحكمت "اسرائيل" السيطرة على مفاتيح التحكم بوتيرة واتجاه حركة الاقتصاد الفلسطيني.

بعد اتفاق أوسلو تعددت القيود الاسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني بحجة المبررات الأمنية، إلى درجة تلاشت معها التوقعات المتفائلة بخصوص "المكاسب الاقتصادية للسلام" التي كان متوقفاً أن تعود على الشعب الفلسطيني بالرفاه والتنمية. كما أن اتفاق باريس الاقتصادي لم يحزّر الاقتصاد الفلسطيني من تبعيته للاقتصاد الاسرائيلي بل ربما زادت هذه التبعية، وجعلت السلطات الاسرائيلية الاقتصاد الفلسطيني رهينةً لخدمة مخططاتها السياسية.

وحسب ما جاء في معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كان حجم الصادرات الفلسطينية للعام ٢٠٠٢ هو ٤٠١ مليون دولار منها ٣٧٠ مليوناً لـ "اسرائيل" بنسبة ٩٢,٣٪، و٢٩ مليون للدول العربية بنسبة ٧,٢٪، ومليونين لباقي دول العالم بنسبة ٠,٥٪. وكان حجم الواردات الفلسطينية في السنة نفسها مليارين و٣٥٦ مليون دولار موزعةً على النحو التالي^(١٨):

جدول رقم ٧/٥: حجم الواردات الفلسطينية سنة ٢٠٠٢

١٧٣٩ مليون دولار من "اسرائيل"	٧٣,٨٪
٢٤٧ مليون دولار من دول الاتحاد الأوروبي	١٠,٥٪
٤٠ مليون دولار من الدول العربية	١,٧٪
٦٧ مليون دولار من الدول الأمريكية	٢,٨٪
٢٦٣ مليون دولار من شرق دول آسيا وباقي دول العالم	١١,٢٪

ونكر وزير الاقتصاد الفلسطيني مازن سنقرط في معرض تقييمه للاقتصاد الفلسطيني سنة ٢٠٠٥ أن "اسرائيل هي الشريك التجاري الأول لفلسطين بالاتجاهين فهي تصدر لنا من منتجاتها ومعادنها أكثر من ٣ مليارات دولار سنوياً وتستورد منا حوالي ٣٥٠ مليون دولار فهذه النتائج ناجمة عن هذا الارتباط القسري"^(١٩).

وتعاني السلطة الوطنية من أنها لا تملك إمكانية التحكم الكامل بالسياسة المالية، وأن "اسرائيل" مارست عملية سلب الموارد المالية الفلسطينية وتحويلها للخزينة الاسرائيلية، وكانت عملية السلب تتم عبر ثلاث قنوات:

- قناة التعرفة والضرائب الجمركية.
- قناة ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي.
- قناة ريع استعمال العملة الاسرائيلية أو ما يُسمى بريع السيادة.

ويقدر بعض الباحثين حجم النهب الاسرائيلي للموارد المالية الفلسطينية بحوالي ١٥-٢٠٪ من حجم الناتج القومي سنوياً^(٢٠).

ومن جهة أخرى يضع الاحتلال الفلسطيني في أوضاع قاسية تضطربهم لطلب العمل في الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، حيث وصل عددهم إلى نحو ١٥٠ ألفاً سنة ١٩٩٩ مما شكل مصدراً كبيراً للدخل، غير أن سلطات الاحتلال كثيراً ما تغلق الحدود والمعابر، ليجد هؤلاء أنفسهم فجأة بلا عمل، أو تسمح لأعداد محدودة، وفق سياسات الضغط والتركيع المعتادة التي تمارسها.

وكان لاستخدام الاحتلال الاسرائيلي أسلوب الإغلاقات الداخلية وحواجز التفتيش الثابتة و"الطيارة" والبوابات وحظر التجول وجدار الفصل العنصري أسوأ الأثر على الاقتصاد الفلسطيني، وقدّر البنك الدولي أن الإغلاقات الداخلية الاسرائيلية كانت مسؤولة عن نصف الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. واستمرت المعاناة الفلسطينية الكبيرة بسبب الحواجز طوال سنة ٢٠٠٥، وانخفض عدد الحواجز من ٦٨٠ في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤ إلى ٣٧٦ في آب / أغسطس ٢٠٠٥، ثم ارتفع إلى ٣٩٦ في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥، وهي حواجز تكفي لتدمير أي اقتصاد، هذا فضلاً عن الحدود والمعابر مع الخارج^(٢١).

وقد تعهدت "اسرائيل" في اتفاقية المعابر المتعلقة بقطاع غزة والموقعة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥، بالسماح بنقل البضائع حسب حاجة السوق، ورتّبت حركة الأشخاص بين الضفة والقطاع اعتباراً من ١٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، وحركة الشاحنات اعتباراً من ١٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، كما أقرت تحكّم الفلسطينيين بمعبر رفح مع مصر (بوجود رقابة دولية)، كما وافقت "اسرائيل" على بناء ميناء غزة وتشغيله. وقدّر البنك الدولي أن الإمكانيات



الحالية لاقتصاد غزة يسمح بتصدير ١٥٠ شاحنة يومياً (سمحت الاتفاقية بتصدير ١٥٠ شاحنة يومياً اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ بالإضافة إلى أية منتجات زراعية فوق هذا الحجم). إنَّ معبر كارني هو المعبر الوحيد، وقد كان معدّل العبور اليومي من خلاله في الأشهر الستة التي سبقت الفصل ٤٣ شاحنة، وفي أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر كان المعدّل ١٨ شاحنة، ثم أصبح ٤٤ شاحنة منذ توقيع الاتفاقية^(٢٢).

خسائر الانتفاضة يقدّر الدكتور نصر عبد الكريم الخسائر اليومية التي تلحق بالاقتصاد الفلسطيني الكلي بحوالي (١١-١٥) مليون دولار ناجمةً عن تعطيل أنشطة الإنتاج والاستهلاك والتبادل التجاري من جهة، وفقدان أكثر من ١٢٠ ألف فلسطيني عملهم في "إسرائيل"، إضافة إلى إعاقه حركة التبادل الخارجي، فضلاً عن أضرار البنية التحتية والمنشآت الاقتصادية العامة والخاصة من جرّاء القصف الإسرائيلي^(٢٣). هذا بالإضافة إلى خسائر غير مباشرة تمثل الفرصة الضائعة بسبب حالة الحصار الاقتصادي.

ويُظهر الجدول التالي (٧/٦) خسائر الاقتصاد الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي جراء الحصار والإغلاق والعدوان الإسرائيلي خلال الفترة ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ - ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥^(٢٤).

جدول رقم ٧/٦: خسائر قطاعات الاقتصاد الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٥/٩/٢٨-٢٠٠٠/٩/٢٩)

القطاعات الاقتصادية	نسبة الإسهام في الناتج المحلي %	قيمة الإسهام بالمليون دولار في الناتج المحلي	متوسط نسبة الانخفاض في الناتج المحلي	قيمة التراجع بالمليون دولار في السنة	إجمالي التراجع من ٢٠٠٠/٩/٢٩ - ٢٠٠٥/٩/٢٨
١ الزراعة	٧	٣١٦,١٩	٥٥	١٧٣,٨	٨٦٩
٢ الصناعة	١٨	٨١٣,٠٦	٥٢	٤٢٢,٧	٢١١٣,٥
٣ الإنشاءات والتشييد	١٢	٥٤٢,٠٤	٥٠	٢٧١,٢	١٣٥٦
٤ التجارة	١١	٤٩٦,٨	٣٠	١٤٨,٠٤	٧٤٥,٢
٥ نقل، مواصلات، اتصالات	٤	١٨٠,٦	٣٨	٦٨,٦	٣٤٣
٦ الوساطة المالية	٣	١٣٥,٥	٢٠	٢٧,١	١٣٥,٥
الإجمالي	٥٥	٢٤٨٤,٣	٢٧,٢	١١١٢,٤	٥٥٦٢
٧ الإدارة العامة والدفاع	٩	٤٠٦,٥	٣٥	١٤٢,٢	٧١١
٨ الخدمات الاجتماعية	٢٦	١١٧٤,٤	٣٠	٣٥٢,٣	١٧٦١,٥
٩ قطاعات أخرى	١٠	٥٤١,٧	٥٠	٢٢٥,٨	١١٢٩
الإجمالي	٤٥	٢,٠٣٢,٦	١٢,٨	٧٢٠,٣	٣,٦٠١,٥
الإجمالي الكلي	١٠٠	٤,٥١٧	٤٠	١,٨٣٢,٧٤	٩,١٦٣,٧

وتشير تقديرات مركز المعلومات الوطني الفلسطيني إلى أن الاقتصاد الفلسطيني قد خسر منذ اندلاع الانتفاضة وحتى ٢٩ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ نحو ١٥ مليار و ٦٠٠ مليون دولار^(٢٥).

الصناعة يُعدُّ القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي توليها السلطة الفلسطينية اهتماماً مميزاً لزيادة إنتاجيته وقدرته على تنمية الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال الرغبة في تبني الاستراتيجيات التصنيعية الملائمة للمستجدات الحالية، كتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتقليدية والمكثفة للعمالة^(٢٦)، وتلك المشاريع ذات التكنولوجيا العالية الموجهة للتصدير، إلا أن الإرث الثقيل الذي خلفه الاحتلال من تشوّه وتخلّف في قطاع الصناعة، بالإضافة للمعوقات المتكررة التي تفرضها "إسرائيل" على الاقتصاد الفلسطيني، وخاصة في هذا القطاع، يجعل من الصعب على السلطة تحقيق أهدافها الصناعية.

لم تمنع المعوقات الاسرائيلية القطاع الصناعي من الإسهام بما نسبته ١٧,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي للعام ١٩٩٩، غير أن نسبة الإسهام هذه انخفضت إلى حوالي ١١٪ لعامي ٢٠٠١-٢٠٠٢ وحوالي ١٥,٢٪ للعام ٢٠٠٣، وتشير تقديرات أخرى إلى نسبة ١٤٪. كما أن إسهام القطاع الصناعي في التشغيل قد انخفضت كذلك من حوالي ١٦٪ للعام ١٩٩٦ إلى حوالي ١٢٪ لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣. أما عدد المشتغلين في الصناعة فقد كان ٥٠٥٣٢ سنة ١٩٩٤، ثم ارتفع إلى ٧٢٦٦٠ سنة ١٩٩٩، ثم عاد للانخفاض إلى ٦٠١٨٦ سنة ٢٠٠٣. وفيما يلي جدول يبيّن نسبة إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي^(٢٧):

جدول رقم ٧/٧: إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي

السنة	نسبة الإسهام
١٩٩٤	١١,٥٪
١٩٩٥	٩,٩٪
١٩٩٦	١١,٥٪
١٩٩٧	١١,٩٪
١٩٩٨	١٣,٢٪
١٩٩٩	١٧,٤٪
٢٠٠٠	١٥,٧٪
٢٠٠١	١١,٢٪
٢٠٠٢	١٠,٨٪
٢٠٠٣	١٥,٢٪
٢٠٠٤	١٢,٣٪
٢٠٠٥	١١٪



هذا مع العلم أن الصناعة التحويلية تُسهم في المتوسط بحوالي ٨٨٪ من القطاع الصناعي، يليه قطاع إمدادات المياه والكهرباء بنسبة ٨٪ وأخيراً قطاع التعدين بنسبة ٤٪. أي أن القطاع الصناعي في فلسطين يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع الصناعة التحويلية، وذلك لضعف الموارد المادية الاستخراجية كالمعادن والبتروول^(٢٨).

وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن إسهام مختلف الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الربعي، تأثر على المدى القصير، بالمقارنة مع كلٍّ من الربع الثالث من العام ٢٠٠٥ والربع الرابع من العام ٢٠٠٤، حيث انخفض إسهام نشاط التعدين، والصناعة التحويلية وإمدادات المياه والكهرباء من (٣,١٪) خلال الربع الرابع من العام ٢٠٠٤ إلى (٢,١٪) و(١,١٪) خلال الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠٠٥^(٢٩).

الزراعة يعد القطاع الزراعي من القطاعات المهمة تاريخياً في الأراضي الفلسطينية، فقد كان الاقتصاد الفلسطيني يُصنّف على أنه اقتصاد زراعي. كما أن الزراعة في فلسطين ترتبط بمفهوم الأمن الغذائي، إضافة إلى إسهامه بنسبة مهمة من إجمالي الصادرات الفلسطينية والتشغيل والناتج المحلي الإجمالي.

فقد أسهم هذا القطاع بما نسبته ٣,١٪ من إجمالي الناتج المحلي بقيمة ٤٠٥ ملايين و٢٠٠ ألف دولار للعام الزراعي ٩٤/٩٥، وفي عام ٩٧/٩٨ أسهم القطاع الزراعي بما قيمته ٤٤٥ مليون و٦٠٠ ألف دولار، لتتخف نسبة إسهامه إلى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أما في العام ٩٩/٢٠٠٠ فقد ارتفعت نسبة الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١١٪، ثم انخفضت لتصل إلى ٩٪ للعام ٢٠٠٣.

وقد انخفضت نسبة الإسهام في نشاط الزراعة من (٥,٩٪) خلال الربع الرابع من العام ٢٠٠٤ إلى (٧٪) خلال الربع الثالث من العام ٢٠٠٥، إلا أنها عادت وارتفعت لتصل إلى (٢,٧٪) خلال الربع الرابع من العام ٢٠٠٥^(٣٠).

كانت نسبة إسهام القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي متذبذبة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، وبلغ معدل إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط خلال الفترة السابقة ٦,١٠٪. هذا التذبذب يرجع بالدرجة الأولى إلى السياسات الاسرائيلية ضد الاقتصاد الفلسطيني من جهة، وإلى عدم وجود خطة تنموية زراعية وطنية من جهة أخرى.

أما من حيث استيعاب العمالة في القطاع الزراعي الفلسطيني وإسهامه في التشغيل، فقد وقر هذا

القطاع ٢٧٤٠٠ فرصة عمل في الموسم الزراعي ٩٥/٩٤، أما في العام ٢٠٠٠/٩٩ فقد ارتفعت العمالة بنسبة ١٣٪ لتبلغ ٥٠٥٠٠ عامل. وتشير التقديرات إلى أن هناك تدهوراً كبيراً قد حصل في القطاع الزراعي الفلسطيني، بسبب الإجراءات العسكرية المتمثلة في تجريف الأراضي الزراعية وتدميرها منذ بدء انتفاضة الأقصى في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠، حيث انخفض عدد العمال في الموسم ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ بمعدل (١٣,٩٪) ليصل عدد العاملين إلى ٤٣٥٠٠ عامل. وفي ٢٠٠٢ وصل المعدل إلى ١٥,٤٪^(٣١).

وحتى كتابة هذا التقرير، لم تتوفر بيانات رسمية كافية خاصة بالزراعة عن سنة ٢٠٠٥، إلا أن نتائج المسح الزراعي الهيكلي للموسم الزراعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ أشارت إلى أن أشجار البستنة (الزيتون، واللوز، والعنب، والحمضيات...) تشكل ٥٨,٧٪ من إجمالي المساحات المزروعة، تليها المحاصيل الحقلية بنسبة ٣٠,٩٪، ثم الخضروات بنسبة ١٠,٨٪^(٣٢).

ويمكن تقريب الصورة حول سنة ٢٠٠٥ بالاستعانة بنتائج الأداء في السنة التي سبقتها (سنة ٢٠٠٤)، إذ أشار تقرير مركز الإحصاء الفلسطيني إلى أن إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية وأشجار البستنة والخضراوات والزهور في الأراضي الفلسطينية بلغ حوالي مليون و٨٢٤ ألف دونم، منها ٩١,١٪ في الضفة الغربية مقابل ٨,٩٪ في قطاع غزة. وأن إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي بلغت حوالي ٩٤٠ مليون دولار أمريكي موزعة بنسبة ٥٧,٦٪ للإنتاج النباتي و٤٢,٤٪ للإنتاج الحيواني. ولاحظ التقرير تركُّز الزراعة المروية في قطاع غزة، حيث تحتل ٦٩,٣٪ من مجموع المساحة المزروعة. أما في الضفة الغربية فإن نسبة الزراعة المروية لا تتجاوز ٧,٩٪ من إجمالي المساحة المزروعة فيها. وبلغ إجمالي المساحة المزروعة بأشجار البستنة في الأراضي الفلسطينية حوالي مليون و١٥٣ ألف دونم، منها حوالي مليون و٩٦ ألف دونم في الضفة الغربية وحوالي ٥٧ ألف دونم في قطاع غزة. ويلاحظ في قطاع غزة سيادة مساحة الأراضي المروية من أشجار البستنة حيث تشكل ٨٢,٤٪ من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة بأشجار البستنة. أما بالنسبة للضفة الغربية فزراعة الأشجار البعلية تحتل المساحة الأكبر حيث تشكل ٩٧,٦٪ من إجمالي مساحة أشجار البستنة. وتغلب على أشجار البستنة زراعة الزيتون حيث تحتل ٨١,١٪ من إجمالي المساحة المزروعة بأشجار البستنة في الأراضي الفلسطينية، بينما بلغت نسبة المساحة المزروعة بالعنب ٦,٦٪، واللوز ٤,١٪، ثم الحمضيات ٢,٣٪ من إجمالي المساحة المزروعة بأشجار البستنة. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي حوالي ٥٥٥ مليون دولار^(٣٣). ولا يوجد ما يشير إلى اختلاف كبير في الأداء سنة ٢٠٠٥ عنه في سنة ٢٠٠٤، وإن كانت هناك مؤشرات أولية غير نهائية تفيد بانخفاض نسبة إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي بنحو ٢٪.



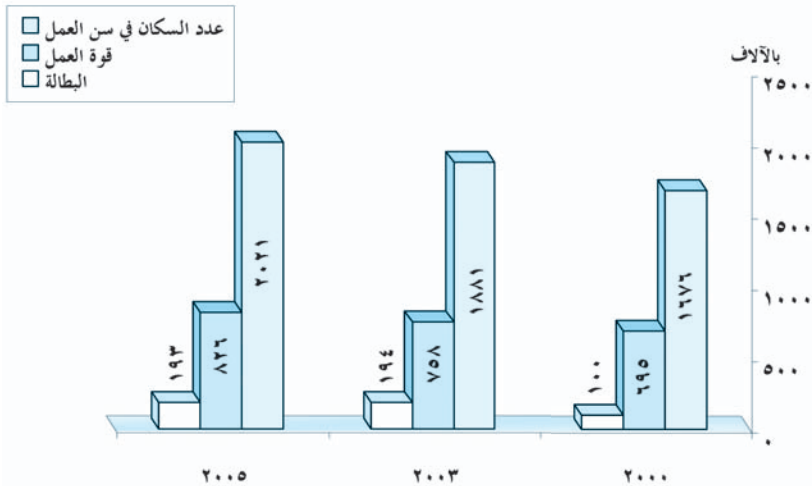
البطالة والفقر

ارتفع معدل البطالة من ١٠٪ قبل بدء انتفاضة الأقصى إلى ٢٧٪ خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٥، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أي حوالي ٢٠٨ آلاف عاطل عن العمل، أما وزارة العمل فتقدرها بحوالي ٤٠٪^(٣٤). وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه خلال سنة ٢٠٠٥ دخل سوق العمل ٤٤ ألف عامل بينما استحدثت ٦٤ ألف فرصة عمل، فانخفض عدد العاطلين عن العمل عشرين ألفاً، وانخفضت نسبة عدد الأفراد المعتمدين على الشخص العامل من ٦,٦ أفراد سنة ٢٠٠٤ إلى ٥,٨ أفراد سنة ٢٠٠٥. ويتوقع البنك الدولي أن ينخفض عدد العاطلين عن العمل بنسبة ٤,٥٪ (من ٢٧٪ إلى ٢٢,٥٪) مع نهاية ٢٠٠٥. أما العاملون في "إسرائيل" فقد انخفض عددهم من ١٥٠ ألفاً قبل الانتفاضة إلى ٦٦ ألفاً في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥. وكان معدل العمال الفلسطينيين في "إسرائيل" والمستوطنات قد بلغ نحو ٥٠ ألفاً سنة ٢٠٠٤ (انظر جدول رقم ٧/٨)^(٣٥).

جدول رقم ٧/٨: العمل والبطالة في الضفة والقطاع (الأرقام بالآلاف)

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
عدد السكان في سنّ العمل	٢٠٢١	١٩٥٥	١٨٨١	١٨١١	١٧٤٤	١٦٧٦
نسبة المشاركة في قوة العمل	%٤٠,٩	%٤٠,٥	%٤٠,٤	%٣٨,١	%٣٨,٦	%٤١,٥
قوة العمل	٨٢٦	٧٩٠	٧٥٨	٦٩٠	٦٧٥	٦٩٥
العاملون:	٦٣٣	٥٧٧	٥٦٣	٤٧٣	٥٠٥	٥٩٥
في الضفة الغربية	٣٩٢	٣٧٠	٣٤٣	٢٩٦	٣١٠	٣٣٤
في قطاع غزة	١٧٧	١٥٧	١٦٦	١٢٨	١٢٥	١٤٥
في إسرائيل والمستوطنات	٦٤	٥٠	٥٤	٤٩	٧٠	١١٦
العاطلون عن العمل (البطالة)	١٩٣	٢١٢	١٩٤	٢١٦	١٧٠	١٠٠
نسبة العاطلين عن العمل (نسبة البطالة)	%٢٣,٤	%٢٦,٩	%٢٥,٦	%٣١,٣	%٢٥,٢	%١٤,٣

العمل والبطالة في الضفة والقطاع (بالآلاف) لسنوات ٢٠٠٥ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٠



وتشكل معدلات البطالة هاجساً كبيراً في فلسطين، فهي شديدة الارتفاع كما أنها خارجة عن السيطرة الفلسطينية. وقد زادت البطالة حدةً بسبب الإغلاقات المتكررة والسياسات الخارجية تجاه العمالة الفلسطينية. وتشير إحصاءات وتقارير وزارة العمل إلى خطورة المشكلة بشكل كبير، فقد بلغت معدلات البطالة حسب تقديرات وزارة العمل في السنوات الأولى للانتفاضة ٥٥٪ في الضفة الغربية وقطاع غزة، أما في قطاع غزة وحده فوصلت النسبة إلى حوالي ٦٥٪، وأكدت هذه النسب أيضاً تقارير صادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات، ولعل هذه التقديرات مبنية على ما يُعرف بالتقدير الواسع للبطالة^(٣٦). وفي المؤتمر الوطني للتشغيل^(٣٧) المنعقد في ٢٧-٢٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥ في غزة والضفة الغربية، أكد المشاركون على زيادة معدلات البطالة الحالية عن ٥٠٪. واعتبر الاتحاد العام لعمال فلسطين أن سياسة التعيين في القطاع العام بحجم كبير، لا يتناسب مع الحاجة، هو سببٌ حقيقيٌ في البطالة المقنعة التي يعاني منها القطاع الحكومي^(٣٨).

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن نسبة الفقر خلال سنة ٢٠٠٥ بلغت نحو ٤٣٪ بينهم ١٥٪ يعانون من فقر مُدقع، بينما كانت نسبة الفقر ٤٦٪ سنة ٢٠٠٤^(٣٩). وأشارت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن ما نسبته ٦٢,٦٪ من مجمل الأسر الفلسطينية فقدت أكثر من نصف دخلها خلال الانتفاضة، بواقع ٦١,٣٪ في الضفة الغربية و٦٥,٦٪ في قطاع غزة خلال العام الحالي، وأن ما نسبته ٤٨,٧٪ من الأسر خفضت نفقاتها على الحاجات الأساسية خلال الشهور ١٢ الماضية بواقع ٥١,٣٪ في الضفة الغربية و٤٣,٧٪ في قطاع غزة، وقد تركز ذلك التخفيض على الملابس والغذاء. وأشارت البيانات أيضاً إلى أن هناك نسبة عالية من الأسر قامت بتغيير نمط استهلاكها للمواد الغذائية التي اعتادت على استهلاكها قبيل الانتفاضة، حيث قامت ٩٧,٢٪ من الأسر بتخفيض كمية اللحوم، وخفضت ٩٥,٣٪ من الأسر كمية الفواكه، وخفضت ٩١,٢٪ من الأسر كمية الطعام التي اعتادت على استهلاكها قبل الانتفاضة^(٤٠).

الخطط التنموية الفلسطينية وبرامج الإعانات والمساعدات الأجنبية في بداية الثمانينيات ظهر شعار "التنمية من أجل الصمود"، وعُقد تحت

هذا الشعار مؤتمرات شاركت فيها معظم المؤسسات المحلية، وفي عام ١٩٨٦ عقد مؤتمر حول التمويل لمناقشة مصادره وتحديد موقف منها ومن الخطط التنموية الخارجية. وتالتت المؤتمرات والندوات وبدأت اتجاهات فكرية متعددة بالتبلور فظهرت شعارات "التنمية المقاومة" و"التنمية بالحماية الشعبية"، و"التنمية من أجل الصمود"، و"التنمية مع فك الارتباط".



وبعد توقيع اتفاقية أوسلو، كان هناك أول محاولة لوضع خطة إنمائية طموحة بهدف إعادة بناء المجتمع الفلسطيني "البرنامج الإنمائي للاقتصاد الفلسطيني ١٩٩٤-٢٠٠٠"، وقدرت تكاليف هذا البرنامج بحوالي ١١ ملياراً و ٦٠٠ مليون دولار أمريكي (بأسعار ١٩٩١) ولكن لم يتم تطبيقه نظراً لعدم توفر التمويل اللازم له، ولعدم واقعية الافتراضات التي قام عليها.

وعند قدوم السلطة الوطنية، كان من أهم أولوياتها عملية إعادة بناء وإعمار المجتمع الفلسطيني؛ فأصدرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقريراً حول "استراتيجية التنمية في فلسطين (٩٦-٩٨)" وقدمته للدول المانحة في مؤتمر باريس في يناير ١٩٩٦، والتي كان من أهم ملامحها قيام النشاط الاقتصادي على أساس مبدأ السوق الحرة وتشجيع الاستثمارات العربية والدولية، في حين يشرف القطاع العام على توفير البنية التحتية وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة من خلال إطار قانوني وتنظيمي ثابت.

وفي مؤتمر باريس، في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٩٦، قدمت السلطة الوطنية "برنامج الاستثمار العام" وتضمن البرنامج قائمة مشروعات تبلغ قيمتها ٨٤٥ مليون دولار موزعة على قطاع البنية التحتية والقطاع الاجتماعي والقطاع الخاص وقطاع بناء المؤسسات ثم بعد ذلك جاءت خطة التنمية الفلسطينية (١٩٩٨-٢٠٠٠) و(١٩٩٩-٢٠٠١) من منطلق تطوير عملية التخطيط القومي في فلسطين.

كما قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإعداد "خطة التنمية ١٩٩٩-٢٠٠٣" التي أولت فيها قطاع البنية التحتية النصيب الأكبر في التمويل ٤٨٪ من إجمالي الخطة. ويقدر السقف المالي لهذه الخطة بحوالي أربعة مليارات و ٥٠٠ مليون دولار^(٤١). وأخيراً قدّمت وزارة التخطيط خطة "إعادة الاستقرار للوضع الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٤-٢٠٠٥" والبالغ تكلفتها ملياراً و ٢٠٠ مليون دولار إلى الدول المانحة في روما من أجل مجابهة الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني منذ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠^(٤٢).

إن الواقع الاقتصادي الفلسطيني يتميز بتطلعات وآمال اقتصادية مرتفعة، بينما توجد عليه قيود ويواجه معوقات صعبة مع وجود فرص وإمكانيات إيجابية ولو محدودة. وضمن هذا الواقع، تبنت السلطة الفلسطينية هدف الإنماء الاقتصادي بالزيادة المستدامة في مستوى المعيشة لسكان فلسطين، بشكل يتناسب مع التوزيع العادل لثمار العملية كهدف واقعي، وكان بناء المؤسسات من أولويات التنمية التي ركزت عليها السلطة في بداية نشأتها، لذا تم توجيه جزء من الأموال المتوفرة لبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية.

آلية تقديم المساعدات ومراحلها

أولاً: المساعدات الدولية:

استفادت السلطة من المنح والمساعدات الخارجية التي بلغت سنة ٢٠٠٥ نحو مليار و١٢٣ مليون دولار، وكانت موزعة على الشكل التالي:

- الاتحاد الأوروبي: ٢٩٥ مليون دولار أمريكي، يُنفق معظمها في المشاريع التنموية.
- منح منفردة من دول في الاتحاد الأوروبي: ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، أكبرها تقدمها كل من ألمانيا: ٥٦ مليون دولار أمريكي، وبريطانيا: ٥٠ مليون دولار أمريكي.
- الولايات المتحدة الأمريكية: ٢٣٤ مليون دولار أمريكي يذهب معظمها للمشاريع التنموية.
- الدول العربية: ٢٠٥ ملايين دولار أمريكي.
- النرويج: ٦٠ مليون دولار أمريكي.
- اليابان: ٣٠ مليون دولار أمريكي^(٤٣).

وقد تعهد الاتحاد الأوروبي بمضاعفة مساعداته من ٢٥٠ مليون يورو إلى ٥٠٠ مليون يورو إذا ما ظهرت بوادر النمو. أما مساعدات الدول العربية في ٢٠٠٥ فتصل إلى ٢٠٥ ملايين دولار أي ١٨٪ من المجموع الكلي، بعد أن كانت ٣٨٨ مليون دولار أي ٤٢٪ من مجموع المساعدات سنة ٢٠٠١^(٤٤).

وذكر وزير الاقتصاد الفلسطيني مازن سنقرط أن مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن بعد انتخاب الرئيس محمود عباس قدّم ضمانات، وأقرّ حوالي مليارين و ١٠٠ مليون دولار دعماً للشعب الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥، ولكن لم يقدم لنا منها سوى ٣٥٠ مليون دولار^(٤٥).

وتعدّ المساعدات الدولية أحد أهمّ مصادر العملات الصعبة للدول النامية بالإضافة إلى المصادر الأخرى التي تولدها الاحتياطات والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم تقديم هذه المساعدات بشكل ثنائي أو متعدد بين الدول المختلفة. وتهدف المساعدات الدولية بشكل عام إلى أمور عدة، لعلّ أهمها ما يتعلق بتحقيق أهداف سياسية واقتصادية بإزالة واحتواء أسباب التوتر والعنف التي تضر بمصالح الحلفاء الاستراتيجيين، وذلك عن طريق تقديم حوافز اقتصادية، يتم ربطها بتوقف حالات النزاع.

وقد بلغ عدد الدول والمؤسسات التي أعلنت عن نيتها تقديم مساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية أكثر من ٤٤ دولة ومؤسسة مالية، أصبحت تعرف بالدول المانحة، واتفقت هذه



الدول بمجموعها على خطوط عريضة لأهداف وأغراض تقديم المساعدات للمناطق الفلسطينية والتي من أهمها^(٤٦):

أ - دعم عملية السلام بين "إسرائيل" والفلسطينيين عن طريق دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية، وتنفيذ المشاريع التي من المفترض أن تعمل على تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للفلسطينيين.

ب - إنشاء نظام شرق أوسطي قائم على أساس الأمن الجماعي والاستقرار والتقدم لشعوب المنطقة، ومن ثم إلحاقها كسوق مشترك واحد بالنظام الاقتصادي العالمي.

ت - إزالة واحتواء أسباب النزاع والتوتر والعنف، وتشجيع اقتصاديات السوق، وترسيخ المؤسسات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

إن هذه الأهداف والأسباب الدافعة لتقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية تخرج عن الإطار التقليدي لسياسة الدول المتقدمة في تقديم المساعدات للدول النامية، والتي كانت تتمحور في إيجاد التوازن بين الشمال المصنع والجنوب المتخلف. وهكذا، وجدت الدول المانحة في المناطق الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو ساحة جديدة لتجربة أفكارها وتوجهاتها.

وعلى الرغم من أهمية المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني، ومن الاعتماد الكبير عليها في وضع الاقتصاد الفلسطيني على مسارات النمو والتنمية المستدامة، إلا أن هذه المساعدات قد فشلت في تحقيق التنمية المنشودة نتيجة عوامل متعددة أبرزها سياسة الاحتلال الإسرائيلي.

بعد توقيع اتفاق باريس عام ١٩٩٤، أصبحت المنح والإعانات تشكل هاجساً لصنّاع القرار الاقتصادي الفلسطيني، كما أنها أصبحت تلامس حياة الناس عموماً. ودخل عدد من المصطلحات والمفاهيم على الحياة الاقتصادية الفلسطينية ويهمننا هنا الحديث عن ثلاثة مصطلحات هي: التعهد، الالتزام، الصرف.

ذلك أن الدول المانحة عند رغبتها في تقديم معونة للدول المتلقية عموماً ومنها فلسطين، فإنها تتعهد بدفع مبلغ معين عبر مؤتمر أو خلافه، ثم تلتزم بمبلغ أقل منه، ولا تقوم بالصرف الفعلي إلا بعد اتفاقات، والمبلغ يقل عادةً عن الالتزام.

والتعهد (Pledge) هو إعلان عن نية دولة أو جهة أو مؤسسة مانحة تقديم مساعدة أو معونة مالية سواء كانت نقدية أو عينية أو فنية لدولة أخرى، تحدد فيه إجمالي المبلغ أو القيمة المنوي تقديمها دون أي التزام رسمي بذلك، ودون الدخول في تفاصيل حول كيفية تقديم المبلغ أو الغرض النهائي منه. أما الالتزام (Commitment) فيتم بتقديم المساعدة بموجب اتفاقية أو مذكرة تفاهم حول حجم المساعدة وأهدافها وإجراءات تقديمها. بعد الاتفاقية يصبح تقديم المعونة التزاماً على

الدولة المانحة ويتعاون الطرفان بعد ذلك في تنفيذ الاتفاقية التي تحدد واجبات وحقوق وأعمال وإجراءات كل طرف. فالالتزام خطوة أو مرحلة متقدمة من مراحل تقديم العون، وأهم عنصر من عناصر الالتزام هو تحديد المشاريع والبرامج التي سيتم تنفيذها بواسطة المعونة.

ومنذ عام ١٩٩٣ يتولى المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) مهمات إدارة المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية، وانضم إليه فيما بعد (سنة ١٩٩٤) كل من وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي. وبعد الالتزام تبدأ مرحلة الإعداد لتنفيذ المشروع ضمن إطار وبموجب بنود وأحكام الاتفاقية الموجبة لذلك.

وتمرّ عمليات الصرف (Disbursement) للمنح والقروض عبر صناديق مالية تخصص لذلك، ويشرف البنك الدولي على عدد كبير من هذه الصناديق المخصصة للمناطق الفلسطينية. كما تلجأ بعض الدول أحياناً إلى فتح حسابات خاصة في بنوكها أو بنوك الدول المتلقية للمساعدات للسحب منها لمشاريع أو برامج معينة.

والجدول التالي (٧/٩) يبين حجم المساعدات الدولية منذ العام ١٩٩٤ وحتى العام ٢٠٠٣، من حيث الالتزام والصرف الفعلي.

جدول رقم ٧/٩: مساعدات الدول المانحة حسب السنوات (١٩٩٤-٢٠٠٣) (مليون دولار)

السنة	الالتزام	الصرف	النسبة %
١٩٩٤	٨٢٠.٨٤٩	٥١٥.٢٨٩	٦٢.٨
١٩٩٥	٦٢٠.٨٠١	٤٣٥.٩٢٦	٧٠.٢
١٩٩٦	٧٧٠.٢٩٥	٥١٦.٠٦٦	٦٧
١٩٩٧	٦٤٦.٩٩٥	٥٢٦.١٢٨	٨١.٣
١٩٩٨	٦٧٣.٧٤٢	٤٢٠.١٤٨	٦٢.٤
١٩٩٩	٧٤٢.٥٩٢	٤٨٦.٥٩٨	٦٥.٥
٢٠٠٠	٨٥٢.٨٠٥	٥٠٠.٤٦٧	٥٨.٧
٢٠٠١	٦١٩.٨٨١	٥١٦.١٥٦	٨٣.٣
٢٠٠٢	٥٨٢.٠٩٥	٤٦٣.٢٦٧	٧٩.٦
٢٠٠٣	٣٧٨.١٨٧	٦٧.٥٩٤	١٧.٩
المجموع	٦٧٠٨.٢٤٢	٤٤٤٧.٦٣٩	٦٦.٣

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المساعدات الدولية، أوراق مختلفة.

ثانياً: القروض الخارجية:

عادة ما تحصل الدولة على القروض الخارجية من عدة مصادر أهمها: قروض بعقود ثنائية مع الحكومات الأجنبية، أو قروض من المنظمات الدولية المتعددة الأطراف، أو قروض مع الأفراد والمؤسسات الخاصة الأجنبية. وغالباً ما تلجأ الدول إلى سياسة الاقتراض الخارجي، نتيجة لانخفاض حجم مدّخراتها المحلية وحاجاتها للعملاء الأجنبية.

وبلغت قيمة القروض الخارجية المتعاقد عليها مع السلطة الفلسطينية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٣) حوالي مليار و٢٥٧ مليون دولار، المسحوب منها بلغ ٩١٤ مليون دولار أي ما نسبته ٧٢,٧٪ من قيمة القروض. حيث بلغ مجموع القروض ٦٢ قرصاً، منها ٢٢ قرصاً من البنك الدولي. واستمر الاقتراض حتى وصل مجموعه إلى مليار و٣٤٠ مليون دولار في بداية سنة ٢٠٠٥.

ثالثاً: المساعدات الدولية حسب القطاعات الاقتصادية:

يبين الجدول رقم (٧/٩) توزيع المساعدات الدولية المقدمة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وبشكل عام فإن خطة التنمية الفلسطينية تتعامل مع أربعة قطاعات أساسية من أجل التطوير الاجتماعي والاقتصادي وتطوير القدرات البشرية، والدعم الاقتصادي للاستثمار الخاص، وهذه القطاعات هي^(٤٧):

١- قطاع البنية التحتية:

يشمل هذا القطاع ثمانية قطاعات فرعية، وقد بلغ مجموع الالتزامات لهذا القطاع حوالي مليارين و٥٠٠ مليون دولار، صُرف منه حوالي مليار و٣٠٠ مليون دولار أو ما نسبته ٥٣٪ من مجموع الالتزامات، وحوالي ٢٥,٤٪ من إجمالي الصرف. ومن الواضح حسبما يشير جدول (رقم ٧/١٠) أن قطاع المياه والرّي هو المستفيد الرئيسي في قطاعات البنية التحتية، حيث استحوذ على حوالي مليار و٣٠٠ مليون دولار.

٢- القطاع الإنتاجي:

بلغت قيمة ما تمّ صرفه على هذا القطاع حوالي ٤٠٦ ملايين دولار، أي ما نسبته ٥٣,١٪ من مجموع ما تمّ الالتزام به لهذا القطاع، وما نسبته ٩,١٪ من مجموع المساعدات الدولية التي تمّ صرفها، ويشمل هذا القطاع خمس قطاعات فرعية. كما في الجدول (رقم ٧/١٠).

٣- القطاع الاجتماعي:

بلغت قيمة ما تمّ صرفه على هذا القطاع حوالي مليار و٤٠٣ ملايين دولار، أي ما نسبته ٧٩,٣٪

من مجموع ما التزمت به الدول المانحة لهذا القطاع ويشكل حوالي ٣١,٦٪ من إجمالي ما تم صرفه، ويشمل هذا القطاع ثمانية قطاعات فرعية حسب الجدول (رقم ٧/١٠).

٤- قطاع بناء المؤسسات:

استحوذ هذا القطاع على ما نسبته ٢٦,٣٪ من إجمالي الصرف بقيمة مليار و١٦٨ مليون دولار، وما نسبته ٨٠,٩٪ من مجموع الالتزامات الخاصة بهذا القطاع. يحتوي قطاع بناء المؤسسات على خمسة قطاعات فرعية توزعت فيه المساعدات كما يظهر في الجدول رقم (٧/١٠).

نلاحظ أن القطاعات الأكثر استفادة من هذه المنح والمساعدات هي:

١- بناء المؤسسات: ١٩,٨٪ من إجمالي الصرف.

٢- المياه والرّي: ١٣,٧٪ من إجمالي الصرف.

٣- التعليم: ١٠٪ من إجمالي الصرف.

٤- الصحة: ٨,٦٪ من إجمالي الصرف.

٥- المساعدات الإنسانية: ٧,٨٪ من إجمالي الصرف.

٦- البنية التحتية: ٦,٥٪ من إجمالي الصرف.

٧- بالإضافة إلى قطاعات أخرى لم تُصنّف ضمن القطاعات الرئيسية باعتبارها مساعدات طارئة، حيث بلغ إجمالي الصرف لها حوالي ١٢٨ مليوناً و ٦٠٠ ألف دولار، أي ما نسبته ٢,٩٪ من إجمالي الصرف.

إن الاستثمار العام ما زال يعتمد بشكل شبه كامل على المساعدات الدولية، ويرتهن بما يتوفر من تلك المساعدات، كما أن تنفيذ مشاريعه ما زال يتم بشكل انتقائي تتحكم به الدول المانحة من خلال توفير التمويل لمشاريع محددة، الأمر الذي يُربك الخطط الاستثمارية ويعيد جدولة أولوياتها بما قد لا يتفق بالضرورة مع الأولويات التنموية الوطنية، هذا بالإضافة إلى عدة عوامل تعيق التقدم في هذه المشاريع من بينها:

١- عدم الوضوح فيما يتعلق بسيادة السلطة الفلسطينية على الأرض والمياه والحدود.

٢- شهدت الفترة الممتدة من عام ١٩٩٤-١٩٩٧ تقدماً كبيراً في تنفيذ مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية صغيرة الحجم، والانتقال إلى المشاريع التطويرية الأكبر حجماً والأكثر تعقيداً، تحتاج المزيد من الوقت والإعداد والتحضير وإضافة مبالغ أكبر.

٣- صعوبة في الوصول إلى إجماع في الرأي بين الدول المانحة والسلطة الفلسطينية في تحديد الأولويات والإجراءات وممارستها رغم وجود عدة خطط للتنمية الفلسطينية خلال تلك الفترة.



جدول رقم ٧/١٠: توزيع المساعدات الدولية على القطاعات المختلفة (١٩٩٤ - ٢٠٠٣) (بالمليون دولار)

القطاع	الالتزام	الصرف
قطاع البنية التحتية:	٢٥٢٤,٧٥	١٣٤١,٧١
الطاقة	٢٣٩,٩٥	١٢٥,٠٧
البيئة	٣٢,٣٨	١٢,٩٩
الإسكان	٢٢٥,٣٧	١١٣,٩٨
البنية التحتية	٤١٤,٥٠	٢٩١,٣٢
النفايات الصلبة	٤٩,١٥	٣٦,٤٨
الاتصالات	٤,٢٢	٣,٥٨
المواصلات	٢٢٣,٨٨	١٤٨,٨٦
المياه والري	١٣٣٥,٣٠	٦٠٩,٤٣
القطاع الإنتاجي:	٧٦٤,٤٠	٤٠٥,٧٧
الزراعة	١٢٠,٤٥	٩٥,٤٩
تطوير الصناعة	١٣٤,٣٦	٣٨,٦٠
القطاع الخاص	١٠٥,٩٢	٥١,٦٠
تطوير القطاع الإنتاجي	٣٠٧,٦٨	١٥٢,٥٠
السياحة والثقافة	٩٥,٩٩	٦٧,٥٨
القطاع الاجتماعي:	١٧٧٠,٣٠	١٤٠٣,١٦
الطفولة والشباب	٢٢,٣٢	١٢,١٣
المحررون والعائدون	٤٣,٨٩	٣٩,٦٢
التعليم	٦٣١,٨٥	٤٥٠,٠٠
الصحة	٤٨٥,٤٢	٣٨١,٥٨
تطوير اجتماعي و إنساني	١٣٩,٤٦	١١٦,٩٣
المجتمع المدني وحقوق الإنسان	٣٧,٣٢	٣٦,٦٤
المساعدات الإنسانية	٣٩٢,٠٥	٣٤٨,٨٥
المرأة	١٨,٠٠	١٧,٤١
قطاع بناء المؤسسات:	١٤٤٣,٨٨	١١٦٨,٤٢
تطوير الديمقراطية	١٩٢,٢٦	١٤١,٩٠
بناء المؤسسات	١٠٥١,٩٣	٨٨١,٤٣
الشرطة	١٤٤,٥٣	١١٩,٠٤
الشؤون القانونية	٤٧,٤٠	٢٥,٢١
الوظائف العليا	٧,٧٦	٠,٨٤
قطاعات أخرى:	٢٠٤,٩١	١٢٨,٥٧
قطاعات متنوعة	٤١,٣٤	٢٨,٧٤
قطاعات متعددة	١٣١,١١	٧٩,٣٧
قطاعات غير محددة	٣٢,٤٧	٢٠,٤٦
المجموع العام:	٦٧٠٨,٢٥	٤٤٤٧,٦٣

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المساعدات الدولية، أوراق مختلفة.

٤- افتقار السلطة الوطنية النسبي للخبرة في مجالات الإدارة وقصور أنظمة توزيع الأرض والتراخيص والإطار القانوني أدى ذلك إلى إبطاء تنفيذ المشاريع.

٥- أسهمت الإجراءات الاسرائيلية المعيقة وخاصة في المنطقة "ج" في تعطيل تنفيذ مشاريع الاستثمار العام بالإضافة إلى الإغلاقات والقيود الشاملة والمعقدة المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع التي حدت من الوصول إلى الأسواق الخارجية. كل ذلك أدى إلى تأخير التنفيذ الفعلي للمشاريع وإعاقة المشاريع المحتملة.

لقد تدفقت أموال المانحين، غير أن استغلال هذه الأموال لم يكن على النحو المنشود، فالتمويل له أجندة سياسية، ويرتبط بالظرف السياسي، وللمانحين أهدافهم الخاصة، كما يُنفق جزء كبير من هذا التمويل على أمور لوجستية وفنية وخبراء أجانب، الأمر الذي يجعل جزءاً كبيراً من هذا التمويل ضائعاً وقليل الأثر في إحداث التنمية الاقتصادية المنشودة. كما أن جانباً آخر من عدم الشفافية وعدم تبني أولويات المجتمع الفلسطيني أضعف الاستفادة من هذه الأموال.

إن تجارب العالم النامي ليست إيجابية غالباً في رؤيتها لدور الإعانات الدولية وأثرها على التنمية الاقتصادية المحلية، حيث تروي التجارب أن العديد من شعوب الدول النامية خرجت في تظاهرات ضد الإعانات والقروض الدولية، لما كان لها من آثار سلبية على اقتصاداتها، وقد كانت الشعارات لهذه التظاهرات (Trade not Aid)، وهي تحتج على عدم العدالة في شروط التبادل التجاري الدولي الذي مكّن الدول الغنية من الاستيلاء على موارد الدول النامية الفقيرة بأنقده الأثمان، في حين تبيع منتجاتها التكنولوجية بأسعار باهظة باسم حرية التجارة، وباسم العولمة والاقتصاد الحر.

وعلى الرغم من أن الشارع الفلسطيني لم يشعر بالتغير نتيجة ضخ التمويل الأجنبي للضفة والقطاع، إلا أنه ليس من الحكمة التسليم بعدم أهمية الإعانات الدولية، أو عدم قدرة التمويل الدولي على إحداث التنمية لأن جانباً أساسياً من المسؤولية يقع على الطرف الفلسطيني في تحقيق الاستثمار الأمثل لهذه المساعدات.

الانسحاب الاسرائيلي والأراضي المحتلة

يعيش حوالي مليون و٤٠٠ ألف نسمة في قطاع غزة بمساحته الصغيرة جداً (٣٦٣ كم^٢)، وتقدر الكثافة السكانية بحوالي ٤٢٠٠ نسمة/كم^٢، وهي كثافة سكانية شديدة الارتفاع مقارنة مع الدول المحيطة وغيرها من المدن الكبرى. ومع هذه الكثافة السكانية الكبيرة، يمكن النظر إلى قطاع غزة على أنه لا يزال سجنًا كبيراً وعزلاً جماعياً، حيث يفتقر إلى



السيادة الكاملة على المعابر والميناء والمطار والبحر والحدود بأكملها.

ويكاد قطاع غزة يكون خالياً من الموارد الطبيعية ومن المواد الخام بأنواعها، عدا ما ذُكر من اكتشاف الغاز الطبيعي في بحر غزة والذي لا يزال تحت الحصار الاسرائيلي. إن استمرار هذا الواقع السياسي المضطرب، وعدم الاستقرار يُضعف أية قدرة على جلب الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن تشجيع الاستثمار المحلي.

كما أن معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة لا تزال مرتفعة جداً، حتى عند مقارنتها مع مثيلتها في الضفة الغربية. ولا بد أن تكون هناك تغييرات سياسية تؤدي إلى استغلال حقيقي للأراضي الفلسطينية، في غزة والضفة الغربية، وأن يتحقق بتواصل جغرافي مستمر لا تهدده السياسات الاسرائيلية، وأن تكون هناك سيطرة كاملة على الأراضي والحدود والمعابر والبحر، ويتم إنشاء الميناء وترميم المطار. وأن تُعقد اتفاقات عادلة للتعاون التجاري مع الدول المحيطة. وأن تتولى زمام أمور الدولة الجديدة سلطة فلسطينية شفافة غير فاسدة مخصصة لمصلحة الوطن والمواطن. فضلاً عن الحاجة الماسة لاستمرار الإعانات والتمويل الدولي لفترة غير قصيرة. وبعبارة أخرى فإن إصلاح الاقتصاد الفلسطيني مرتبط بالاستقلال وزوال الاحتلال.

أتاح الانسحاب من قطاع غزة، للفلسطينيين الانتفاع بحوالي ٤٠٪ إضافية من أراضي غزة، لم يكن بمقدورهم الانتفاع بها في أثناء الاحتلال. هذه الأراضي يمكن استغلالها في مجالات عديدة، فهي أراض زراعية يمكن استغلالها في الزراعة، كما يمكن استغلال جانب آخر منها لبناء الميناء، واستكمال حاجة الشعب الفلسطيني من مدارس وجامعات وما شابه.

أما فيما يتعلق بالدفئيات التي تركها الاحتلال الاسرائيلي، فنجد السيد عبد الكريم عاشور مدير الإغاثة الزراعية في غزة يقول: "لو خُيرت بين بقاء الدفئيات أو هدمها مثل بيوت المستوطنين لاخترت هدمها لمصلحة الشعب الفلسطيني"^(٤٨). فبدايةً نجد أن الاسرائيليين خربوا هذه الدفئيات ونظامها حسبما أشار إليه رئيس الطواقم الفنية للانسحاب، ومن ناحية أخرى فإن المنهجية التي قامت عليها هذه الدفئيات هي منهجية الاستغلال، استغلال المياه الفلسطينية المجانية، واستغلال العمالة الفلسطينية الرخيصة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى تصدير هذه المنتجات للدول الأوروبية ولـ"اسرائيل"، الأمر الذي كان يحقق عوائد مجزية للمستوطنين.

أما بالنسبة للفلسطينيين، فلا بد من مراعاة جانب ندرة المياه وتقنية الزراعة بما يتناسب مع حجم المياه المتوفر. ومن ناحية أخرى، فليس لديهم القدرة على التصدير بانفتاح للدول الأوروبية وغيرها، بسبب القيود والمعوقات الاسرائيلية لأي نجاح فلسطيني. ومن هنا فإن العوائد المزعومة للدفئيات ليست حقيقية.

كما نجد أن هناك حوالي ١٠-١٢ ألف دفيئة حسب إحصاءات وزارة الزراعة تنتج حوالي ٣٧٠ ألف طن من الخضار، لا يمكن استهلاك إلا ٣٠٪ منها، والباقي يواجه مشكلة التصدير الخارجي وحتى التسويق الداخلي للضفة الغربية، لصعوبة الانتقال إليها.

ثم إن إعطاء هذه الدفيئات كمنشآت عامة لشركة احتكارية خاصة لتأهيلها، دون إخضاعها لقوانين القطاع الخاص مباشرة، أو اعتبارها ملكاً عاماً يخضع لإشراف ورقابة الدولة، يُعدّ تكريساً للاحتكار واستمراراً للفساد المالي والإداري.

الفساد المالي حسب استطلاعات الرأي خلال سنة ٢٠٠٥، كان أكثر من ٨٠٪ من الفلسطينيين يعتقدون بوجود فساد في السلطة الفلسطينية.

وفي شباط / فبراير ٢٠٠٥ تمت إجازة قانون الكسب الحرام، وتم تعيين مفوض له حق جمع المعلومات والتحقيق، لكن بدأ التحقيق مع عدد من الشخصيات الهامة منذ عهد قريب. وقد جرى تعيين نائب عام جديد في خريف ٢٠٠٥، حيث تابع الكثير من الملفات. ثم ظهر ملف الفساد إلى العلن بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، حيث كشف النائب العام الفلسطيني أحمد المغني في مؤتمر صحفي، نقلته وسائل الإعلام المختلفة بتاريخ ٥ شباط / فبراير ٢٠٠٦ عن عدد كبير من ملفات الفساد، وأن النيابة العامة تحقق في ٥٠ قضية فساد مالي وإداري، تبلغ قيمة الأموال المهذورة والمختلصة فيها أكثر من ٧٠٠ مليون دولار^(٤٩)، بينها قضية بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار، وأشار المغني إلى أن الأمر يتعلق بمسؤولين كبار ومتنفذين. وعلى إثر فتح ملفات الفساد هرب العديد من الشخصيات المتورطة بالفساد، فقد أكد القائم بالأعمال الفلسطيني في عمان عطا خير في مقابلة مع صحيفة العرب اليوم نشرت بتاريخ ١١ شباط / فبراير ٢٠٠٦ عن وجود متهمين بقضية الفساد المالي في الأردن، لكنه لم يحدد عددهم. ومما يدل على انتشار الفساد أن العديد من الدول المانحة للمساعدات للسلطة الفلسطينية كانت تقدم منح مشروطة بإصلاح الفساد أو على شكل مشاريع إنمائية. ولكن هناك دراسات تعتبر أن الأرقام الحقيقية للفساد أعلى بكثير مما أعلن عنه النائب العام.

وكان الحديث قد كثر عن الفساد المستشري في أجهزة السلطة الفلسطينية منذ بداية تسلّم السلطة الفلسطينية إدارة شؤون الشعب الفلسطيني، حيث كُشف عن ملفات فساد كبيرة في السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٧، فقد تناولت الصحف والتقارير في حينها اختفاء مبلغ ٣٢٦ مليون دولار من ميزانية السلطة، ورغم تحويل القضية للرقابة الإدارية، فإنها وجدت طريقها لأدراج الإهمال والتغطية. وفي عام ١٩٩٩ وقّع عدد من الشخصيات الفلسطينية على بيان عرف باسم بيان العشرين، انتقدوا فيه انتشار الفساد المالي في أجهزة السلطة، وقد تعرّض العديد من الموقعين على



البيان للاعتقال والتهديد بالقتل. وفي ١١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤ وجّه فاروق القدومي في تقرير نشرته صحيفة الخليج اتهاماً لمحمد رشيد بسرقة مئات الملايين من الدولارات، وقال إنه تمّ استعادة ٦٠٠ مليون منها فقط^(٥٠).

خاتمة

١. لعبت السياسات الاسرائيلية دوراً كبيراً الأثر في تدمير الاقتصاد الفلسطيني وإلحاقه بالاقتصاد الاسرائيلي وعدم إعطائه الفرصة المستقبلية للنهوض باستقلالية.

٢. لم تتمكن القيادة الفلسطينية من فكّ التبعية بسبب عوامل عديدة منها عوامل موضوعية خارجة عن إرادتها، وأخرى عوامل ذاتية ترجع إلى نمط الأداء في السلطة الفلسطينية.

٣. إن أموال الدعم والإعانات التي وصلت إلى السلطة الفلسطينية، وإن كانت كبيرة إلى حد ما، إلا أن استغلالها لم يؤدّ إلى تنمية الاقتصاد الفلسطيني ولا إلى علاج مشكلاته ويرجع ذلك أيضاً إلى أسباب خاصة بالدول المانحة، بسبب أجندتها الخاصة ولأسباب ترجع إلى نمط استغلال هذه الأموال.

٤. إن عدم التوافق على خطة فلسطينية تنموية موحدة شاملة، تأخذ في الاعتبار الواقع الفلسطيني وظروفه وموارده المتاحة أدى إلى تشتت الجهود وتضاربها بما لا يخدم الوصول إلى اقتصاد فلسطيني مستقل ومستقر وقابل للنمو.

٥. المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الفلسطينيون منتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، مع وجود بعض الفروقات البسيطة المتعلقة بزيادة معدلات البطالة والفقير والكثافة السكانية في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية.

٦. القطاع الصناعي الفلسطيني يعاني من ضعف كبير، فإلى جانب ضعف إسهامه في التشغيل والنتاج المحلي، فهو عبارة عن مجموعة من الورش الصغيرة والصناعات اليدوية والبيئية يغلب عليها الطابع الحرفي الصغير والصغير جداً، والتمويل الذاتي وملكية العائلة أو الأفراد، كما زادت فيه معدلات الخروج من الصناعة.

٧. رغم أن الاقتصاد الفلسطيني يعتبر اقتصاداً زراعياً من الناحية التاريخية، إلا أن الزراعة لم تعد ذات أهمية كبيرة في التشغيل وفي الناتج القومي الفلسطيني.

٨. إن الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المخلاة في قطاع غزة والضفة الغربية أضاف بعض المساحة التي يمكن أن يستفيد منها الفلسطينيون، غير أن الضجة الإعلامية الكبيرة حول

الدفينيات ليست حقيقية، حيث أنها لا تحقق العوائد المدّعاة في ظل العوائق الاسرائيلية.
 ٩. إلى أن يزول الاحتلال وآثاره، فمن الواجب الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة لدعم
 صمود شعبنا، وعلينا العمل بقوة وأمانة وشفافية بعيداً عن الاحتكار والفساد والتبذير.

١٠. إن نهضة الاقتصاد الفلسطيني لا بد أن تمرّ عبر مرحلتين:

الأولى: إصلاح الخلل والتشوّهات وحل مشكلات الاقتصاد الآتية.

الثانية: الاهتمام بالتنمية كمرحلة متقدمه لضمان النمو والاستقرار الاقتصادي.

١١. إن النهضة الحقيقية بالاقتصاد الفلسطيني يمكن لها أن تتحقق في ظل ما يلي:

أ- التواصل الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية دون أية معوقات اسرائيلية.

ب- السيطرة الكاملة على الحدود والمعابر وتشغيل المطار وإنشاء الميناء.

ت- عقد اتفاقات تجارية عادلة مع دول الجوار.

ث- أن تتولى قيادة السلطة الفلسطينية قيادة شفافة تحارب الفساد مخصصة لمصلحة
 الوطن تعمل وفق خطة وأجندة واضحة.

ج- استمرار تدفق الإعانات الدولية لفترة غير قصيرة.

ح- العمل على إصلاح خلل الاقتصاد الوطني من جهة ودعم التنمية الاقتصادية من جهة
 أخرى.

١٢. يمكن للتمويل الدولي والإعانات أن تؤدي دوراً فاعلاً في خدمة الاقتصاد الفلسطيني في ظل
 التالي:

أ- أن يتم التمويل وفقاً للأجندة والأولويات الفلسطينية وليس حسب أولويات الدول
 المانحة، بما يخدم البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية الهامة.

ب- الاهتمام بالجانب التنموي وليس مجرد التمويل الإغاثي، وفي حال ضرورة التمويل
 الإغاثي، يجب أن يكون وفق خطة ومنظومة متكاملة توصل الاقتصاد الفلسطيني إلى حالة
 من الاستقرار.

ت- توجيه جزء مهم من التمويل للقطاع الخاص الذي مُني بخسارة فادحة عبر سياسة
 فاعله في هذا المجال.

ث- العمل على مساعدة الاقتصاد الفلسطيني في إيجاد منافذ للتسويق عبر برامج دعم
 التجارة (Trade not Aid).

ج- إسهم المانحين في إيجاد فرص عمل لجزء من العمالة الفلسطينية حسب الكفاءة.



١٣. تنمية الموارد البشرية كركنٍ أساسي للتنمية بما يوافق احتياجات السوق الفلسطينية، وحشد طاقات فلسطينيي الشتات ووضع الشخص المناسب في مكانه ليشترك في العملية التنموية.

١٤. تشجيع الاستثمار الخاص وتنمية الاستثمارات عبر:

أ - تهيئة المناخ السياسي والاقتصادي والأمني المناسب.

ب - تنظيم السياسة المالية بما يحقق الهدف.

ت - الانتهاء من صياغة الإطار المؤسسي والقانوني للاقتصاد بما يحقق الأهداف العامة.

١٥. لا بد من التمييز في التعامل بين القروض والهبات، فالقروض أعظم خطراً ولها آثارٌ مباشرة على الأجيال المقبلة، وعليه فلا ينبغي اللجوء إليها إلا باعتمادٍ من المجلس التشريعي، ولا ينبغي استغلالها إلا في مجالات منتجة، قادرة على سداد القروض وتكاليفها.

١٦. لا بد من بدء خطوة الألف ميل في مجال فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي والتوجه إلى العمق العربي، وإعادة النظر في الاتفاقات الموقعة مع "إسرائيل" وخاصة الاقتصادية منها بما يضمن مصلحة الاقتصاد الفلسطيني ويحقق أهدافه المنشودة.

١٧. من المهم إعادة النظر في الاحتكارات الحكومية وإصلاح القضاء بما يضمن بيئة استثمارية مناسبة.

١٨. تشجيع القطاع المصرفي حتى يلعب الدور المناسب في تمويل القطاع الخاص الزراعي والصناعي.

١٩. إنجاز خطة اقتصادية وطنية متكاملة متناسقة في شتى المجالات وربط الخطة بالموازنة لسنة ٢٠٠٦ بما يخدم الاقتصاد والمصلحة الوطنية وليس غيرها، على أن تكون هذه الموازنة أداةً للرقابة ومعياراً للقياس وتقييم الأداء.

هوامش

- (١) مؤشرات اقتصادية، مؤشرات حول الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع لعام ٢٠٠٥، في:
<http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/indicators/indicators-2005.html>
- (٢) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:
<http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/indicators/indicators-2004.html>
 الفصل الثاني ٢٠٪، وانظر تصريح وزير الاقتصاد الفلسطيني مازن سنقرط لوكالة فرانس برس، المنشور في
 الرأي، ١١ شباط / فبراير ٢٠٠٦.
- (٣) World Bank, The Palestinian Economy & the Prospects for its Recovery, Economic Monitoring Report to the Ad. Hoc. Liaison Committee, No. 1, Dec. 2005, p.6&p.9
<http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/encom.html>
- (٤) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: http://www.pcbs.org/English/nat_acco/time-ser/exe-file/nat.exe وانظر:
 See: CIA World Fact Book for years 1999 and 2003 in:
- (٥) <http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/we.html>,
<http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/is.html>,
<http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/gz.html>, and
<http://www.theodora.com/wfb>
- (٦) World Bank, The Palestinian Economy and the PA's Fiscal Situation: Current Status, 2 February 2006
- (٧) World Bank, The Palestinian Economy & the Prospects for its Recovery, Economic Monitoring Report to the Ad. Hoc. Liaison Committee, No. 1, Dec. 2005, p.6&p. 9
- (٨) Ibid
- (٩) Ibid, p.7
- (١٠) Doug Suisman and others, the Arc, A Formal Structure for a Palestinian State, Rand Corporation, 2005
- (١١) د. سعدي الكرنز، "علاقة الموازنة بالإصلاح المالي والإداري والسياسي"، مؤتمر الموازنة العامة الثالث، مركز الميزان لحقوق الإنسان، رام الله، ٢٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥
<http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/budget/budj2005.html>
- (١٢) نقلاً عن وزارة المالية، "دائرة الموازنة العامة"، انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:
<http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/budget/budjall.html>



World Bank, The Palestinian Economy & the Prospects for its Recovery, Economic (١٤)

Monitoring Report to the Ad. Hoc. Liaison Committee, No.1, Dec. 2005, p4 & 8, and World

Bank, The Palestinian Economy and the PA's Fiscal Situation: Current Status, 2 February 2006

.الرأي، ١١ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

World Bank, The Palestinian Economy & the Prospects for its Recovery, Economic (١٦)

Monitoring Report to the Ad. Hoc. Liaison Committee, No.1, Dec. 2005, p.8

International Monetary Fund, Macroeconomic Developments and Outlook in the West (١٧)

Bank and Gaza, AD HOC Liaison Committee Meeting, London, 14 December 2005.

(١٨) علي أبو شهلا، "مستقبل الاستثمار ورؤية القطاع الخاص لما بعد الانسحاب"، ورقة مقدمة في ورشة عمل

بعنوان "مستقبل الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة ومستوطنات في

شمال الضفة الغربية"، عقدتها الدائرة الاقتصادية في مركز التخطيط الفلسطيني، ١ تشرين أول / أكتوبر ٢٠٠٥

(حسب الجدول المرفق، فإن مجموع المبالغ هو ٢٣٥٦ مليون دولار، بخلاف ما ذكر المصدر في نصه الأصلي من

أن المجموع هو ٢٣٨٣ مليون دولار).

.الرأي، ١١ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(٢٠) نصر عبد الكريم، "السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل التمويل الخارجي، والدين العام"،

ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الموازنة العامة الثالث، مركز الميزان لحقوق الإنسان، رام الله، ٢٦ كانون الأول / ديسمبر

٢٠٠٦ م.

World Bank, The Palestinian Economy & the Prospects for its Recovery, Economic (٢١)

Monitoring Report to the Ad. Hoc. Liaison Committee, No.1, Dec. 2005, p.12

.12-Ibid, p.3 & pp.11 (٢٢)

(٢٣) نصر عبد الكريم، "السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل التمويل الخارجي، والدين العام"،

ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الموازنة العامة الثالث، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ٢٦ كانون الأول / ديسمبر

٢٠٠٦.

(٢٤) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/losses/28-9-2005.html>

ملاحظة: تختلف تقديرات الناتج المحلي والدخل القومي لوزارة المالية الفلسطينية والبنك الدولي عن تقديرات

جهاز الإحصاء المركزي إذ قدرتها وزارة المالية ٤٩٥٤ مليون دولار عام ١٩٩٩.

(٢٥) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/losses/28-92005-.html>

(٢٦) رغم أن هذه هي السياسة المعلنة، إلا أن قانون تشجيع الاستثمار يشجع أكثر الصناعات الكبيرة، كما أن

عدم توفر حماية حقيقية للصناعات الصغيرة يجعل من السياسة المعلنة مفرغة من محتواها.

(٢٧) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي أعداد مختلفة، لقد تم الاعتماد على مصادر متنوعة

في إعداد أرقام الناتج المحلي.

(٢٨) يذكر الباحث لدى إسهامه في إعداد خطة تجسيد الدولة في العام ٢٠٠٠ مع وزارة التخطيط، أنه لما تناقشنا في

الموارد المتاحة ذكر اكتشاف الغاز في بحر غزة وبُنيت عليها آمال الصناعة الاستخراجية. غير أنه ومنذ ذلك الحين لم يحدث شيء. توجد مشكلة جوهرية متعلقة بالسيادة الحقيقية التي لم يحصل عليها الفلسطينيون بعد وليس من السهل الاستفادة من هذه الموارد دون التنسيق، بل وموافقة الجانب الإسرائيلي.

(٢٩) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، مؤشرات اقتصادية، مؤشرات حول الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع لعام ٢٠٠٥، في:

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/indicators/indicators-2005.html>

Ibid (٣٠)

(٣١) مجلة المراقب الاقتصادي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، العدد رقم ١٠، ٢٠٠٣.

(٣٢) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الزراعي الهيكلي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، المؤتمر الصحفي حول النتائج السياسية للمسح، رام الله، فلسطين، ص ٨.

(٣٣) مركز الإحصاء الفلسطيني، المؤشرات الأساسية، ٢٩ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، الإنتاج الزراعي، في:

<http://www.pcb.org/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar->

JO&ItemID=902&mid=11571

(٣٤) انظر تقرير مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: الخسائر الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من تاريخ ٢٩ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠ حتى ٢٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ في:

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/losses/28-9-2005.html>

World Bank, The Palestinian Economy & the Prospects for its Recovery, Economic (٣٥)

Monitoring Report to the Ad. Hoc. Liaison Committee, No.1, Dec. 2005, p.3, p.6 & p.9

(٣٦) الفرق بين المفهوم الضيق والواسع للبطالة هو إهمال فئة العمال المحبطين الذين لم يعودوا يبحثون عن عمل بسبب عدم شعورهم بإمكانية الحصول عليه.

(٣٧) وزارة العمل، المؤتمر الوطني للتشغيل، ٢٧-٢٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، فندق الكومودور، غزة.

(٣٨) في ورقة العمل الخاصة بالاتحاد في المؤتمر السابق ذكره.

World Bank, The Palestinian Economy & the Prospects for its Recovery, Economic (٣٩)

Monitoring Report to the Ad. Hoc. Liaison Committee, No.1, Dec. 2005, p.7

(٤٠) انظر تقرير مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: الخسائر الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من تاريخ ٢٩ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠ حتى ٢٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ في:

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/losses/28-9-2005.html>

(٤١) السلطة الوطنية الفلسطينية، خطة التنمية الفلسطينية ١٩٩٩-٢٠٠٣، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، حزيران / يونيو ١٩٩٩.

(٤٢) الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط الفلسطينية.

(٤٣) تقرير الأوسشيتيد برس، ١ شباط / فبراير ٢٠٠٦، والإحصاءات معتمدة على المصادر التالية: البنك الدولي، ووزارة المالية الفلسطينية، الاتحاد الأوروبي، ووزارة الخارجية الأمريكية، الحكومة النروجية.

World Bank, The Palestinian Economy & the Prospects for its Recovery, Economic (٤٤)

Monitoring Report to the Ad. Hoc. Liaison Committee, No.1, Dec. 2005, p.5



(٤٥) الرأي، ١١ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(٤٦) محمد اشتية، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، بكار، ٢٠٠٣.

(٤٧) البيانات الواردة هنا للفترة ١٩٩٤-١٩٩٤-١٩٩٤، كما أنها لا تشمل المساعدات المقدمة لدعم الموازنة الجارية.

(٤٨) مركز التخطيط الاستراتيجي، مستقبل الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب أحادي الجانب من قطاع

غزة ومستوطنات في شمال الضفة الغربية، السنة الأولى، العدد الأول، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥

(٤٩) عرب ٤٨، انظر: <http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&cid=34634>

(٥٠) دراسة للدكتور ابراهيم حمامي نشرت على الجزيرة نت بتاريخ ١٢ شباط / فبراير ٢٠٠٦:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/81725EB7-B36946-F488-F0-B9701472BA65.htm>

The Palestinian
Strategic Report
for Year 2005

التقرير
الاستراتيجي
الفلسطيني
لسنة 2005

هذا التقرير

يسرُّ مركز الزيتونة أن يُقدِّم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥، وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، وجوانب الاقتصاد والتعليم والمؤشرات السكانية، ويدرس الوضع الاسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "اسرائيل"، كما يعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية.

قام بإعداد التقرير نخبة من الأساتذة المتخصصين، وشارك في مراجعته عدد من الأساتذة الكبار، أمثال: أ.د. أنيس الصايغ، وأ.د. عبد الوهاب المسيري، والأستاذ منير شفيق.

وقد حرص مركز الزيتونة، في هذا التقرير، على الالتزام بخطه المعتمد في إصدار الدراسات والأبحاث العلمية الرصينة، التي تراعي أفضل معايير المصداقية والموضوعية. غير أن صدور التقرير للمرة الأولى، يفتح المجال واسعاً للاستماع للاقتراحات ولكل نقد بناء، وذلك لسد الثغرات المحتملة، وللارتقاء به إلى مستويات أفضل. وسنكون سعيدين جداً بالاطلاع على ملاحظات الباحثين والمهتمين ومراجعاتهم.

د. محسن صالح
المدير العام



ISBN 978-9953-007-06-9



9 789953 007069

